دمج الرجال في برامج النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد المرأة

دراسة تحديد احتياجات

كانون اول 2011

جمعية التنمية الزراعية

بتمويل من

صندوق الامم المتحدة للسكان

تنفيذ

شركة ادفانس للاستشارات الادارية

المحتويات

الملخص التنفيذي 4

المقدمة 8

الخلفية 10

المنهجية 11

تمكين المرأة 12

سياق تاريخي للحركة النسوية في فلسطين (الدولة والاحتلال) 19

لمحة عن المشاريع/ المؤسسات المبحوثة 26

النتائج 31

نتائج المقابلات المعمقة مع المشاريع المبحوثة والفاعلة في مجال دمج الرجال 31

نتائج المجموعات البؤرية والمقابلات الشخصية 35

التحليل 45

التوصيات 52

الملاحق 57

الملخص التنفيذي

تأتي هذه الدراسة بمبادرة من صندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA) كخطوة ضمن إطار عمل الصندوق فرع الثقافة وحقوق الإنسان بين الجنسين للصندوق (GHRCB) للتركيز على جمع الأدلة وتوثيق الممارسات ونماذج البرامج العاملة في هذا المضمار. وبالتعاون مع جمعية التنمية الزراعية (PARC) وتنفيذ شركة ادفانس تم اجراء تقييم الاحتياجات اللازمة لدمج الرجال في برامج النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد المرأة، للخروج بتوصيات واستراتيجيات لتوسيع نطاق التدخل من خلال:

1. تقييم الأنشطة الحالية التي يتم فيها إشراك الرجال في برامج النوع الاجتماعي (الحقوق الانجابية ومناهضة العنف ضد النساء)، وفي اي سياق تدمج به هذه المنظمات الرجال والفتيان.
2. التعرف على التحديات الرئيسة التي تواجه هذه المؤسسات فيما يتعلق باستهداف الرجال والفتيان، وما نوع الدعم الذي تحتاجه هذه المؤسسات من بناء قدرات ومساعدات فنية.
3. التعرف على اراء ومنظور المجتمع (رجال، ونساء، وشباب،و شخصيات اعتبارية في المجتمع، بمن فيهم رجال دين) لاتباع الاستراتيجيات والمقاربات الأفضل لدمج الرجال في قضايا وبرامج النوع الاجتماعي.

تاتي الدراسة في عدة ابواب، تبدأ في عرض المقدمة، وخلفية الدراسة ومنهجية البحث، وعرض مفهوم تمكين المرأة وتطور الحركة النسوية في فلسطين في سياق تاريخي، ثم تعطي لمحة عن المشاريع المبحوثة ونتائج البحث، يليها تحليل للنتائج والاستنتاجات، وصولا الى التوصيات ثم الملاحق.

وتعرض المقدمة عدداً من التعريفات للمساواة بين الجنسين، وتطور مفهوم دمج الرجال في مناصرة قضايا المرأة ومناهضة العنف ضد النساء لدى المؤسسات الاممية والمؤسسات العاملة في قضايا النوع الاجتماعي بدءا من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز بين النساء –سيداو– حتى استراتيجية الصندوق للاعوام 2008–2011. كما تعرض ضرورات الدمج في سياق اجتماعي.

وتعرض الخلفية الدواعي الموضوعية للبحث، ثم تتطرق المنهجية الى منهجية البحث النوعية ومحدداتها. ويأتي باب تمكين المرأة لتوضيح الرابط بين دمج الرجال والتمكين، وتبيان الفضاءات التي يجب ان يتم فيها الدمج لتحقيق العدالة على اساس النوع الاجتماعي. ونناقش بعدها وضعية المرأة في فلسطين ضمن سياق تاريخي واجتماعي لتطور الحركة النسوية وتوصيفها والواقع التي وجدت فيه. ثم ننتقل لاعطاء لمحة عن المشاريع الاربعة المبحوثة في هذه الدراسة والتي قامت بانشطة تدمج الرجال في برامجها.

قمنا في باب النتائج بعرض نتائج تجربة المشاريع المبحوثة، وتحدياتها، واحتياجاتها، اضافة الى عرض نتائج المجموعات البؤرية واللقاءات المعمقة مع القيادات والمجتمعية والدينية. ثم تم تحليل النتائج في باب التحليل واستخلاص بعض الاستنتاجات اضافة الى مصفوفة تحليلية لمجال القوى. تم استخلاص التوصيات وعرضها وطرح اولوية التدخلات حسب الفئة او المجال المستهدف في باب التوصيات. كما اضيفت الملاحق التي تضم وسائل البحث (استمارة المجموعات البؤرية، استمارات المقابلات المعمقة) وقائمة باسماء الشخصيات والمشاركين في اللقاءات.

اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة

- التحديات التي واجهتها المشاريع المبحوثه تتمثل في عدم قبول الانشطة المختلطة بين الذكور والاناث في القرى والمناطق المحافظة/ الاكثر تشددا، ووجود بعض المدربين غير المؤهلين، وعدم تعاون الجهات الحكومية والاهلية بالشكل المطلوب، وقصر مدة المشاريع ، وحجم التمويل غير الكافي، وعدم التوقيت الجيد والملائم لتقديم الخدمات– لان غالبيتها قدمت في اثناء تواجد الرجال في عملهم– اي ان الخدمات التي قدمت للرجال تمت في اوقات تتعارض مع اوقات تواجدهم في عملهم، بالاضافة الى نقص المعدات والكادر المدرب.
- ضرورة توفير احتياجات المشاريع المبحوثه من اعداد مدربين قادرين من الرجال، وتهيئة وتجهيز المراكز المقدمة للخدمات، وتكامل الخدمات المقدمة وتنسيق الجهود، وتمويل مشاريع اقتصادية تضم الرجال والنساء، وتمويل البرامج وليس المشاريع فقط.
- ان السبب الاول في عزوف الرجال عن المشاركة في انصاف المرأة اجتماعيا ومناهضة العنف ضد النساء هو الثقافة الاجتماعية السائدة. وبرز هذا جليا في تسليم المجتمع بالادوار التقليدية للرجل والمرأة، وفي نظرته لحق المرأة في الصحة، التعليم، والعمل، ومفهومه للرجولة.
- ان هناك تحسنا نسبيا في توافر الموارد المتاحة للمرأة (التعليم، والصحة، والقوانين،)، رغم عدم وجود صدى له في الثقافة الاجتماعية، اذ ان الخطاب العام للمجتمع ما زال ذكوريا بامتياز.
- الاحتلال وممارساته، وسوء الاوضاع الاقتصادية التي فاقمت العنف الممارس ضد المرأة وكرست الكثير من القيم السلبية في المجتمع– واضحى ابقاء المجتمع الذكوري لواقع المرأة مرآة يقيس بها قدرته على الحفاظ على هويته وتراثه.
- ساهمت مؤسسات المجتمع المدني خاصة النسوية في اقصاء الرجال من المشاركة في قضايا النوع الاجتماعي، سواء كان هذا الاقصاء في الاعداد ام التخطيط ام التنفيذ للبرامج ام الاستهداف.
- يدرك بعض الرجال ان تمكين النساء يعتبر خسارة لمكانته أو لامتيازات يتحلى بها، أو منافسة لهم على الموارد المتاحة، كزيادة المنافسة على مواقع العمل وخسارة الدخل. والبعض الآخر وان كان مؤمنا

بالمساواة، يخشى أن يشارك لأسباب عدة كفقدان المكانة الاجتماعية واحترام القرائن من الرجال، او الخوف من سطوة النساء، او عدم الاهتمام او غيرها.

- اجمع المبحوثون على استعدادهم للمشاركة في برامج ذات طابع اجتماعي تخدم المجتمع بكافة شرائحه وقضاياه.
- البرامج المبحوثة في هذه الدراسة وان كانت محدودة من حيث الحجم والنشاط، الا ان هناك ضرورة للبناء عليها وتعميمها.
- معالجة قضايا النوع الاجتماعي بما فيها دمج الرجال، غالبا ما تتناول الظواهر ولا تتبنى معالجة بنيوية للاسباب. ولا شك في ان معالجة قضايا النوع الاجتماعي بما فيها دمج الرجال تأتي ضمن معالجة اجتماعية بابعادها الثلاثة: الثقافي، والاقتصادي، والسياسي. ويجب ان تحتوي قوى المجتمع على اختلاف مشاربها (جامعة) ولا تستقصي احدا.
- ان دور رجال الدين والواعظات مركزي في اي عملية تغيير، وهي حتى الان غير مستغلة بالكامل، لا بل تفتقد الى المنهجية، وفي غالب الاحيان ظرفية. علما بان لهم تأثيرا وقبولا لا بأس به في المجتمع وخاصة بين الرجال.
- هناك تفاوت في تقاسم الادوار بين الرجال والنساء في فلسطين، ومفهوم الذكورة، ومفهوم المساواة، بين منطقة واخرى (شمال، جنوب، وسط، غزة)، وتجمع واخر (قرية، مدينة، مخيم)، ومستوى ثقافي واقتصادي، وفئة عمرية واخرى.
- ان اسلوب من رجل لرجل او من قرين لقرين، اجدى من الخطاب العام او استخدام وسائل الاعلان لفترات محدودة بعبارات رنانة فارغة المضمون، او خطاب النساء للرجال.

اهم التوصيات:

1. الاستمرار في تبني وتكثيف مشاريع دمج الرجال من خلال برامج المؤسسات الفاعلة في الحقل لما فيه من مردود ايجابي.
2. إقامة مشاريع ونشاطات مشتركة للنساء والرجال في برامج النوع الاجتماعي– خاصة التوعوية والاقتصادية منها.
3. بناء برنامج متكامل يهدف الى اعادة صياغة اهداف وهياكل البرامج والمشاريع العاملة في قضايا النوع الاجتماعي بما يسمح بدمج الرجال كما النساء في كافة الاطر والبرامج ذات العلاقة.
4. يجب ادراك الدمج على انه عملية تغيير اجتماعي لذا يجب ادارة عملية التغير بطريقة ممنهجة

5. هناك حاجة ملحة لمتابعة وتوسيع نطاق العمل مع المؤسسات الدينية من خلال برامج التوعية في القضايا الاجتماعية وقضايا حقوق المرأة. اضافة الى خلق كوادر مدربة لجسر ونشر هذا الوعي لكافة شرائح المجتمع.
6. إيجاد سبل منهجية واضحة للتعاون مع المؤسسات القاعدية الفاعلة في المجتمع والاستفادة من بياناتها وجمهورها المستهدف وادوارها.
7. توسيع وإثراء نوعية الخدمات المقدمة في مشاريع النوع الاجتماعي لتشمل مواضيع تربوية وإعلاميه وغيرها.
8. استهداف اماكن التجمعات الشبابية كالجامعات والمدارس والاندية من خلال مشاريع تشاركية وتوجيهية تأخذ في الاعتبار خصوصية المرحلة العمرية واحتياجات الفئة الشبابية.
9. استخدام اساليب نوعية وكشفية/ بحثية موسعة لتحديد وتحليل المفاهيم لدى الفئات الاجتماعية المختلفة من الذكور والمتعلقة بمفهوم "الرجولة" العوامل التي تحد من مشاركة الرجال في السعي نحو تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الذكور والإناث على مستوى وطني موسع.
10. اهمية وجود توافق لدى ذوي العلاقة– من خلال اسلوب تشاركي – في تحديد مؤشرات ومعالم مفهوم التمكين وتطوير محتوى مشروع له.
11. السعي لضمان تناول قضايا الصحة الانجابية والجنسية كجزء من توفير خدمات صحية متكاملة.

المقدمة

يرمز النوع الاجتماعي إلى الهوية المكتسبة والمتغيرة عبر الزمن والثقافات: حيث يشير النوع الاجتماعي إلى الأدوار المحددة اجتماعيا والسلوكيات والعلاقات بين الذكور والإناث. بالرغم من أن المرأة قد تتعرض لأشكال مختلفة من القمع وعلى أسس شتى منها الطبقي، والعرقي، والثقافي، والديني، والوطني، وغيرها، إلا أن النوع الاجتماعي يبقى العامل الأول في تحديد واقع المرأة الاجتماعي.

يرتبط النوع الاجتماعي بدور كل من الذكر والأنثى والتصورات المجتمعية المنبثقة عن ذلك. ويشمل علاقة القوة بين الرجل والمرأة. كما يرتبط بالمساواة والتكافؤ بين الفتيان والفتيات والرجال والنساء, من خلال أدوارهم. ويتباين مفهوم المساواة النوعية بين كثير من المؤسسات والمفكرين إلا انها تنحصر في الإنصاف في الفرص والمخرجات. فيعرفها صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على انها "المساواة للنوع الاجتماعي تعني مجتمعا يتحلى فيه الرجال والنساء بنفس الفرص والمخرجات، والحقوق والواجبات في كافة مناحي الحياة. وتتحقق المساواة بين الرجال والنساء عندما يكون كل منهما قادرا على أن يتقاسم بشكل متساو القوة والتأثير، ويملك فرصا متساوية للاستقلال المالي من خلال العمل أو تأسيس منشأة أعمال، ويتمتع بفرص متساوية في الحصول على التعليم وتطوير طموحاته الذاتية". فيما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) المساواة على انها "التمتع المتساوي للرجال والنساء في الفرص، والموارد، والمنافع، والسلع المثمنة اجتماعيا. والمساواة بين الجنسين لا تعني أن يصبح الرجال كالنساء أو العكس ولكن أن تكون فرصهم في الحياة واحدة."

إن قضية النوع الاجتماعي لا تمس المرأة وحدها دون الرجل، فالفكر السائد يحدد الأدوار، السلوك، المسؤوليات، والقيود على كلا الجنسين. وحتى يؤدي التمكين إلى دمج فعلي للنساء اجتماعيا وليس تكريسا للتميز والفصل داخل المجتمع، لا بد من دمج الرجال في برامج النوع الاجتماعي. فللرجال دور كبير يؤدونه في برامج النوع الاجتماعي، إلا أن هذا المورد غير مستغل بالشكل الصحيح والسليم. **فكثير من المشاريع التي عملت على المساواة بين الجنسين لم تعط النتائج المرجوة ، لأنها ركزت بشكل كامل على المرأة دون الرجل، وأخرى حملت المرأة العبءكاملاً لتقوم بالتغيير وحدها.**

ولن تتحقق المساواة دون مشاركة الرجال الأكثر قوة من ذوي العلاقة في قضايا النوع الاجتماعي. والعنف ضد المرأة أصلا مبني على فهم النوع الاجتماعي، والوقاية من العنف تقتضي إشراك الرجال ودفعهم لتبني هذه القضية والعمل عليها. ولا ننسى أن عدم المساواة بين الجنسين مرتبط أصلا بتعريف المجتمع للرجولة. فليس الاختلاف بين الجنسين هو الذي يولد التمييز الجنسي وهيمنة الأقوى على الأضعف. بل إنه الخوف من هذا الاختلاف ومن الفروقات التي يمكن أن تفهم كتهديد للذات. مما يجعل الآخر في علاقة شك

وعدائية لحماية النفس والدفاع عن الوجود .هذه النفس التي تسقط على مرآته ما فيها من مشاعر سلبية لا تقبلها، وذلك في عملية لا واعية قد تكون تدميرية للآخر والذات.

ويعاني الرجال كما النساء من التميز على أساس الدين، الطبقة، والعرق، والجنس، وبالتالي فالتميز يؤثر على المجتمع كافة رجالا كانوا أم نساء. والآثار السلبية للعنف الأسري تنعكس على الرجل والأطفال كما المرأة. لذا فان دمج الرجال ضرورة اجتماعية للرجل كما المرأة. وتحرير المرأة غير ممكن بلا عمل جماعي يتجاوز النشاط النسائي بتحرير المجتمع رجالا ونساء من الأفكار المسبقة عن المرأة.

ان مفهوم دمج الرجال في مناصرة قضايا المرأة ومناهضة العنف ضدها لدى المؤسسات الاممية والمؤسسات العاملة في قضايا النوع الاجتماعي تبلور بشكل اوضح واخذ زخما اكبر خلال العقدين الماضيين. فبعد ان كان يُ أتى على ذكره ضمنا، كما هو الحال في مؤتمر سيداو، بات واضحا وتم تبنيه كجزء من الاطر الاستراتيجية لعمل بعض المؤسسات، كما هو الحال في استراتيجية صندوق الامم المتحدة للاسكان للاعوام 2008–2011. ففي حين تضمنت وثيقة مناهضة كافة اشكال التمييز ضد النساء (سيداو) العدالة والمساواة بين الجنسين– وفي معياره الرابع ايضا المسؤولية المشتركة للأباء والامهات في تنشئة الاطفال، جاء المؤتمر العالمي للتنمية والسكان عام 1994 في القاهرة على تحميل مسؤولية اكبر للرجال في تحقيق العدالة بين الجنسين، والمسؤولية المشتركة كما المطالبة بمشاركة كاملة لكلا الجنسين في الصحة الانجابية. في عام 2000 اصدر صندوق الامم المتحدة للسكان دراسة متخصصة حول شراكة الرجال في الصحة الانجابية والجنسية، تلاها دليل برامجي عام 2003 يهدف الى رفع اندماج الرجال في قضايا الصحة الانجابية من خلال البحث، المناصرة، التغيير السلوكي، التواصل والتعلم، مناقشة السياسات، وتوفير خدمات ملائمة ومبتكرة في الصحة الانجابية. في نفس العام ايضا، دعى قسم الامم المتحدة لتقدم النساء (UNDAW) بالتعاون مع الاذرع الاخرى للامم المتحدة الى اجتماع خبراء لتوضيح الادوار التي من الممكن ان يلعبها الرجال والفتيان في تحقيق العدالة بين الجنسين مع التركيز على عدم تكافؤ علاقة القوى بين الرجال والنساء، والتنميط على اساس النوع الاجتماعي، والتحديات الاجتماعية في تحقيق المساواة بين الجنسين.

وخلال دورتها الثامنة والاربعين، المنعقدة عام 2004، كررت مفوضية الامم المتحدة لواقع المرأة (UNCSW) وشجعت المبادرات التي تتضمن مشاركة قوية وفاعلة للرجال في تحقيق عدالة النوع الاجتماعي، ووضعت عددا من التوصيات المتكاملة للحكومات، والمؤسسات المالية العالمية، ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من ذوي العلاقة. وفي عام 2009، وبناءً على ما سبق من قرارت وتوصيات بما فيها الاهداف الالفية الأنمائية (MDG) عقدت الندوة العالمية لدمج الرجال والفتيان في تحقيق العدالة للنوع الاجتماعي في ريو دي جانيرو بالبرازيل، والتي جمعت العديد من وكالات الامم المتحدة كصندوق الامم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة واليونيسف وغيرها من المؤسسات والناشطين من خارج الامم المتحدة ومن داخلها لتسلط الضوء على الحاجة للاستثمار في دمج الرجال والفتيان حتى يغيروا من توجهاتهم وسلوكهم اتجاه العدالة بين الجنسين مدعمة بمجموعات ونظم وسياسات وطنية.

اما في فلسطين وليس بعيداً عن هذا النسق، فقد ادركت المؤسسات العاملة في قضايا النوع الاجتماعي ضرورة استهداف الرجال واشاركهم في برامجها، فعمدت الى اقامة مشاريع توعوية تستهدف الرجال والنساء في مجالات عدة كان ابرزها الصحة الجنسية والانجابية ومناهضة العنف ضد المرأة. وصدرت عدة دراسات بحثية حول هذا الموضوع في فلسطين، اضافة الى مشاركة العديد من هذه المؤسسات في المؤتمرات الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

الخلفية

في هذا السياق تأتي هذه الدراسة بمبادرة من صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) وبالتعاون مع جمعية التنمية الزراعية (PARC) لتقييم الاحتياجات اللازمة لدمج الرجال في برامج النوع الاجتماعي ومناهضة العنف ضد المرأة، والخروج بتوصيات واستراتيجيات لتوسيع نطاق التدخل من خلال:

1. تقييم الأنشطة الحالية التي يمارس بها إشراك الرجال في برامج النوع الاجتماعي (الحقوق الانجابية ومناهضة العنف ضد النساء)، وبأي سياق تدمج به هذه المنظمات الرجال والفتيان.
2. التعرف على التحديات الرئيسة التي تواجه هذه المؤسسات فيما يتعلق باستهداف الرجال والفتيان، وما هو نوع الدعم الذي تحتاجه هذه المؤسسات من بناء قدرات ومساعدات فنية.
3. التعرف على اراء ومنظور المجتمع (رجال، نساء، شباب، وشخصيات اعتبارية في المجتمع، بمن فيهم رجال دين) لاتباع الاستراتيجيات والمقاربات الأفضل لدمج الرجال في قضايا وبرامج النوع الاجتماعي.

وتاتي هذه الدراسة كخطوة ضمن إطار عمل (UNFPA) على الصعيد العالمي وبرئاسة فرع الثقافة وحقوق الإنسان بين الجنسين للصندوق (GHRCB) للتركيز على جمع الأدلة وتوثيق الممارسات ونماذج البرامج العاملة في هذا المضمار. حيث جاءت الخطة الإستراتيجية للصندوق للفترة 2008–2013 على ضوء المؤتمر الدولي للسكان (ICPD) لمشاركة مبتكرة وشاملة للرجال والفتيان لتحقيق المساواة بين الجنسين، بما في ذلك القضاء على الممارسات الضارة، والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. وقد حددت الخطة الاستراتيجية نتائج ومخرجات تتعلق بدور الرجال في تمكين بيئة اجتماعية– ثقافية داعمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الصحة الجنسية والحقوق الإنجابية. فكان إشراك الرجال والفتيان لتحقيق المساواة بين الجنسين هي واحدة من ست أولويات في الإطار الاستراتيجي للصندوق، والمتعلقة بتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي وتمكين المرأة. فعلى المستويات الإقليمية والقطرية، سعى الصندوق لجعل الرجال شركاء في كل برامج الصحة الجنسية والصحة الإنجابية وحقوق المرأة. ويعتبر إشراك الرجل كعنصر أساسي في التغيير الثقافي من خلال الشبكات الفريدة من نوعها القائمة للصندوق على الصعيد الإقليمي مثالاً لدمج الصندوق للنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والثقافة كنهج استراتيجي للبرامج بما في ذلك مسألة مشاركة الرجال.

في الوقت نفسه، يركز الصندوق على الحشد والمناصرة على الصعيد العالمي والعمل بشكل وثيق مع الشركاء من المجتمع المدني، بما في ذلك "التحالف لإشراك الرجال". كما وخططت المكاتب الإقليمية وغير الإقليمية للصندوق، في أفريقيا والدول العربية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أو أجرت بالفعل مشاورات بشأن مسألة إشراك الرجل في جميع البرامج (مثل الحقوق الانجابية وتمكين النساء والتوعية والمناصرة في مكافحة الامراض الجنسية ومرض نقص المناعة المكتسبة) عام 2010.

ويهدف مخرج النوع الاجتماعي في برنامج الصندوق للدورة الرابعة عام 2011–2013 إلى تعزيز آليات الحكومة والمجتمع المدني لتعزيز المساواة والإنصاف حسب النوع الاجتماعي من خلال تناول العنف القائم على الجنس وتمكين المرأة. وبناء على ذلك، يهدف الصندوق لدعم القدرة الوطنية على إشراك الرجال في الدعوة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال إجراء التقييم والتخطيط لأفضل آليه لدمج الرجال، وتقديم مدخلات لمواصلة أنشطة التوعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز دعم الرجال والفتيان تجاه تمكين المرأة.

المنهجية

هذه الدراسة تشخيصية بطبيعتها لواقع عمل المشاريع الشريكة لصندوق الامم المتحدة للاسكان في دمج الرجال والفتيان لمناصرة المرأة ومناهضة العنف ضد النساء في سياق الواقع الفلسطيني وافرازاته فيما يخص قضايا النوع الاجتماعي، ولكشف وتشخيص المعيقات التي واجهتها المؤسسات الاربع خلال عملها، ومتطلبات (احتياجات) نجاح هذه المؤسسات في مشاريع لاحقة تهدف الى دمج الرجال والفتيان بطريقة أكثر نجاعة. وبهذا الصدد عمدنا إلى المزاوجة بين المعالجة البنيوية والتحليل، ونظرنا إلى القضايا في تشابكها وترابطها، أي بوصفها مجموعة مشاكل تكون إشكالية ذات جذر واحد.

إن طبيعة الموضوع المطروح ونوع الهدف المطلوب يفرضان الأخذ بهذه المنهجية. وسيلاحظ في هذه الدراسة أننا نوظف مفاهيم تنتمي إلى فلسفات ومنهجيات مختلفة، وفي كثير من الأحيان متباينة، إلا أننا نعي بان هذا التوظيف فقط كأداة للعمل في الموضوع وبالكيفية التي تجعل منها منتجة وذات دلالة وقيمة كدليل وليس مدلولا فقط. وسيتم التطرق في هذه الدراسة الى عوامل وظواهر اجتماعية وثقافية عدة منها الدين. وعلينا التمييز هنا، بين الدين كعقيدة والدين كظاهرة اجتماعية تاريخية، فالدين كظاهرة اجتماعية يخضع لقوانين التطور والمتغيرات التي تخص دور الدين في مجتمع معين وفي عصر معين، لذا فالحديث هنا ليس عن الدين بل عن الناس الذين يعتنقون هذا الدين.

واستخدمت في هذه الدراسة الوسائل البحثية الاتية:

1. مراجعة دراسات ومراجع عالمية ومحلية متعلقة بالنوع الاجتماعي واليات دمج الرجال، لتحديد مفاهيم وخلفيات البحث المنهجية.
2. مراجعة وثائق المشاريع القائمة المقترحة من قبل UNFPA وجمعية التنمية الزراعية PARC، وبلدية نابلس وجمعية الثقافة والفكر الحر في غزة كنموذج للمؤسسات التي تعمل على دمج الرجال في قضايا النوع الاجتماعي في فلسطين، لدراسة التجارب واستخلاص العبر.
3. إجراء مقابلات معمقة مع القائمين على هذه المشاريع للتحقق من المعلومات المستخلصة من وثائق المشاريع، والكشف عن الممارسات والتحديات غير المكتوبة، واخذ المقترحات.
4. إجراء مقابلات معمقة مع شخصيات اعتبارية وقيادات دينية وسياسية لاستمزاج آرائهم واخذ توصياتهم، ومقترحاتهم فيما يتعلق باحتياجاتهم ودورهم كدعاة دينيين ومجتمعيين لاستقطاب اكبر للرجال والفتيات في مناصرة قضايا الحقوق الانجابية والعدالة والمساواة بين الجنسين.
5. تشكيل ثلاث مجموعات مركزة (بؤرية) مع رجال من منطقة شمال/ وسط/ وجنوب الضفة الغربية، وأخرى في غزة. إضافة إلى مجموعة مركزة لسيدات للكشف عن منظور النساء، والرجال بصورة أوسع لموضوع النوعي الاجتماعي والمساواة، المعيقات والتحديات، المقترحات والانطباعات حول افضل طرق التدخل من قبل النساء والرجال وصولا لتحقيق العدالة الاجتماعية.
6. إجراء مقابلات معمقة مع الراعين لهذه الدراسة لتحديد الاتجاهات والدوافع واخذ التوجيهات.

محددات البحث:

1. محدودية الموازنة والوقت المحدد للدراسة
2. شح المصادر في موضوع دمج الرجال على المستوى المحلي وبدرجة اقل على المستوى العالمي.
3. المراجع والدراسات التي تم الإطلاع عليها كانت باللغتين الانجليزية والعربية فقط ولم يتم الإطلاع على أي دراسات باللغات الأخرى.
4. طبيعة البرامج القائمة والتي تمت دراستها محدودة نسبيا (من حيث التمويل، والتغطية الجغرافية، ومدة المشروع، والانشطة/ الاستهداف).
5. نتائج المقابلات والمجموعات البؤرية لا يمكن اعتمادها كحالة عامة او الاخذ بها على وجه العموم، وانما الاخذ بها كمؤشرات وتبيان الحاجة لابحاث معمقة اوسع في هذا الصدد مستقبلا.

تمكين المرأة

لما كانت المساواة ليست بالضرورة عادلة، في كثير من الأحيان عند عدم التكافؤ، وإذا كانت العدالة غايتنا حقا فنحن بحاجة إلى مجموعة من المقاصد تقود عملنا لتوجيه مجرى حركتنا نحو مستقبل قادرين على تفسيره وكشف القوى المؤثرة فيه وتحديد الاتجاهات التي من الممكن ان يفرزها. وعليه وحتى نستطيع أن نحيا في مجتمع عادل يكون لنا جميعا فيه الخيار والقدرة على الاختيار والاستقلالية في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بحياتنا دون تمييز، علينا بداية توفير الحاضنة الاجتماعية لضمان ذلك من خلال إزالة العوائق الممأسسة وخلق الحوافز للأفراد والجماعات للتطور. وعلى خط مواز لذلك نحن بحاجة الى العمل على تعزيز قدرات ومقدرات مختلف الأفراد والجماعات على اختلاف جنسهم حتى يتمكنوا من المشاركة والتأثير ومساءلة المؤسسات والجهات المؤثرة في حياتهم سواء اكان ذلك في الصحة، ام التعليم، ام السياسية، ام الاقتصاد، ام القوانين، ام غيرها. من هنا فالنساء لسن بحاجة فقط للمساواة بل أيضا للتمكين. والتمكين بحد ذاته عملية ذات أبعاد ثلاث متعلقة **بالموارد** "من حيث الوصول اليها وإحقاقها والسيطرة عليها"، و**الجدارة** "بمعنى العزيمة وان يكون الفرد راعيا لحقوقه ومسؤولا عن قرارته"، و**العائدات**/المنافع المحققه "الديمقراطية الاجتماعية والسياسية"[1]. ويرى سن (Sen) التمكين على انه التأثير على علاقات القوة التي تعيق فرص النساء واستقلاليتهن وتؤثر سلباً على صحتهن ورفاهيتهن[2]. والتمكين هو تعزيز سيطرة النساء على حياتهن في الأسرة، والمجتمع، والبيئة المحلية، والسوق[3]. وتعرف د. فايزة بن حديد التمكين على انه "قدرة المرأة على الحصول على الموارد والسيطرة عليها، والقيام بخيارات واتخاذ قرارات واعية، والتأثير على التغيرات التي تطرأ على المستوى المحلي والأسري والوطني". بالرغم من تعدد التعريفات وتباينها إلا أن هناك مفردات تتكرر فيها هي السيطرة–القوة، خيار – اختيار، واستقلالية– سيادة.

<u>الخيار والاختيار</u>: الاختيار يتضمن تلقائيا وجود بدائل من الخيارات يتم انتقاء احدها، فان لم توجد بدائل فالخيارات لا تكون ذات معنى أو حقيقية. وهناك فرق بين وجود الخيارات والتفضيل فيما بينها بقرار ذاتي، على أن لا تكون التفضيلات ممنهجة في إطار اجتماعي أو قانوني على أساس النوع الاجتماعي. ان الخيار مرتبط بالموارد المتاحة والتي تشكل الظروف التي تُحدد الخيارات ضمنها، ومرتبط ايضا بالجدارة بمعنى أن تكون المرأة فاعلة من خلالها وتأخذ القرارات، والنتائج المترتبة على اخذ هذه القرارات.

كما ان الموارد والجدارة او الفاعلية الذاتية تشكل القدرات التي تتيح الفرص للإنسان كي يحيا حياته كما يحلو له بشكل مصون. إلا أن الموارد المتاحة ليست بالضرورة محققة دائماً ، فعلى سبيل المثال ان توافر الخدمات الصحية او التعليم لا يعني القدرة على الوصول إليها أو استفادة النساء منها بسبب موانع التنقل لدى المرأة لدواع اقتصادية او ثقافة اجتماعية. والجدارة هنا، لا تعني أن لا يكون الإنسان ذا أحقية ومتلقيا فقط، بل أن

[1] *Bennett, C., Gender Mainstreaming in the European Union: Towards a New Conception and Practice of Equal Opportunities? European Journal of Women's Studies November 2002 vol. 9 no. 4 430-446*

[2] *Sen, Gita. 1993. Women's empowerment and human rights: The challenge to policy.*

[3] *Jejeebhoy, Shireen J. 2000. In Women's Empowerment and Demographic Processes: Moving Beyond Cairo. NY: Oxford University Press.*

يكون نشاطه ذا دلالة وغاية ومؤمناً بأحقيته. وقادرا على تحديد أهدافه والعمل على تحقيقها رغم معارضة الآخرين له أحيانا. فتوفر الموارد والحاضنة الاجتماعية غير كافية ما لم تدرك وتستفيد النساء مجتمعات أو فرادا من ذلك.

الاستقلالية أو السيادة: تأتي بمعنى الملكية وصناعة القرار أو اتخاذه. والاستقلال لا يعني بالضرورة التمكين بل هو مترابط ومعتمد على العوامل الأخرى انفة الذكر. إن الادعاء بان النسوة يشاركن في صناعة القرار، يغفل ان المشاركة لا تعني فقط أخذ دور في النشاط الاجتماعي انما تشمل ماهية المشاركة. والمقصود هنا بالقدرة على اتخاذ القرار في الأمور الجلل وليس فقط في الأمور اليومية العابرة. الاختيار ليس مرتبط فقط بموازين القوى الظرفية ولكن أيضا بسلوك المرأة واستلابها العقائدي. فالموارد المتاحة هي ميسرة للطرف المراد تمكينه وليست ممكنة بحد ذاتها. فعلى سبيل المثال يعتبر التعليم والصحة والعمل عوامل مساعدة ومصادر للتمكين وليست بديلا عنه.

ان ملكية المرأة للموجدات كالأرض مثلا، عامل مؤثر. فهي توفر الامان للمرأة في حال الانفصال (الموت أو الطلاق)، كما أثبتت الدراسات بان النساء اللواتي يمتلكن أرضاً أو منزلاً معرضات بدرجة اقل للعنف الاسري.[4]

عالميا، تشكل النساء 49.6% من المجموع الكلي للسكان، إلا أنهن يشكلن فقط 40.8% من قوى العمل الرسمية. وتؤدي النساء 66% من العمل في العالم، وتنتج 50% من الغذاء، إلا أنهن يحصلن على 10% من الدخل فقط ولا يملكن أكثر من 1% من الموجودات.[5] و70% من فقراء العالم البالغ عددهم 2.3 مليار هم من النساء. الا ان النمو المتزايد للفقر اثر بشكل عملي على النساء الريفيات، حيث انه خلال الواحد وعشرين عاما الفائتة في 41 دولة من دول العالم الثالث زاد فقر المرأة بنسبة 17% [6]. فيما وسعت العولمة الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وهناك دليل واضح على أن النساء والأطفال الأكثر تضررا.[7] حيث تفتقر النساء إلى سبل التقنيات الحديثة، رأس المال، الأرض، وغيرها من الموارد الإنتاجية الضرورية للاستفادة من اي تطور اقتصادي[8].

محليا، تشكل النساء حوالي 49.3% من السكان، وتشارك 15.5% ممن تزيد اعمارهن عن 15 سنة في القوى العاملة فقط، مقارنة مع 67% للرجال عام 2009. و19.5% من النساء يعملن في مشاريع للاسرة من

[4] *Panda, P., Agarwal, B., 2005. Marital violence, human development, and women's property status in India. World Development 33 (5), 823–850.*
[5] *http://www.unifem.org/gender_issues/women*
[6] *R Bahramitash, Liberation from Liberalization: Gender and Globalization in South-East Asia, London: Zed Books, 2005.*
[7] *Sen, A., 1990. More than 100 Million Women Are Missing. New York, Review of Books, 20 December.*
[8] *E Boserup, Woman's Role in Economic Development, London: Allen & Unwin, 1970.*

دون اجر. و4.5 % من الحيازات الزراعية فقط تعود للنساء[9] بينما 28.7% من النساء يمتلكن اراض وفقط 11.1%يمتلكن منزلاً في فلسطين[10].

ورغم أن هناك زيادة ملحوظة في انخراط النساء في سوق العمل، الأمر الذي يفسر على أن النساء هن المستفيدات من تحرر التجارة العالمية، إلا أن جل توظيفهن في الدول النامية يتمحور في المهن متدنية الأجر، غالبا بشكل غير رسمي، دون حقوق عمالية أو امن وظيفي[11]. إن استمرار الفجوة في الملكية على أساس النوع الاجتماعي تمتد لتشمل التعويضات، والدخل، وغيرها من المعايير[12]. إن التمييز على أساس النوع الاجتماعي في سوق العمل شيء عام. حتى ان النساء اللاتي يبعن شيئا من منتجاتهن الريفية بشكل مستقل عن الرجال، يحظين بسعر اقل نتيجة محدودية حركة المرأة وعدم قدرتها على السفر، والتمييز، واختلاف المنتجات[13]. ولا تحتل المرأة غالبا مواقع ريادية في أماكن العمل نتيجة البنية البطريركية السائد والتي تميز سلبا ضد المرأة في علاقاتها، ولعدم رغبة النساء أيضا في السعي وراء ادوار قيادية بسبب جدولهن المليء بالأعباء المنزلية، الأمر الذي يجعل من مشاركتهم في اجتماعات متكررة وطويلة، والى وقت متأخر في كثير من الاحيان، أمرا صعبا[14]. وفي فلسطين تبلغ الفجوة في الاجور بين الجنسين في القطاع الخاص حوالي 12% لصالح الرجال، ونجد ان نسبة النساء المصنفات ضمن فئة ارباب العمل بلغت 1.6% فقط، اما العاملات في مصالحهن الخاصة فقد وصلت نسبتهن الى 11.5%[15].

وهناك ثلاثة عوامل تساهم بشكل نسبي بعوز النساء (1) بشكل عام فرص النساء اقل في تحويل عملهن إلى مدخول (2) حتى الان لدى المرأة سلطة محدودة في اتخاذ القرارات (3) وان فعلت، تميل لان تكون قراراتها لمصلحة الآخرين اولا[16]. إضافة إلى أن الرجل "يحتاج" لان يتملك كونه ربا للأسرة– الموقع الذي تفرضه الممارسات الاجتماعية والتي تفترض ان يكون الذكر فيها هو رب الأسرة[17]. كما أن تقاسم الموارد داخل الاسرة كالغذاء، والعلاج، والتعليم تميل لان تميز سلباً باتجاه النساء، خاصة عندما تواجه الأسرة أزمة.[18]

---

[9] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2010. مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقري السنوي: 2009 رام الله-فلسطين

[10] شركة ريادة للاستشارات، دراسة بحثية: التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية-فلسطين، 2010، الجمعية الفلسطينية لصاحبات الاعمال "أصالة".

[11] *D Elson & R Pearson, ‘’’Nimble fingers make cheap workers’’: an analysis of women’s employment in Third World export manufacturing’, Feminist Review, 7, Spring, 1981*

[12] *Deere, C.D., Doss, C.R., 2006. The gender asset gap: what do we know and why does it matter? Feminist Economics 12 (1–2), 1–50.*

[13] *Friedberg, S., 2003. Cleaning up down south: supermarkets, ethical trade and African horticulture. Social and Cultural Geography 4*

[14] Lyon, S., 2008. We want to be equal to them: fair trade coffee certification and gender equity within organizations. Human Organization 68 (3), 258–268.

[15] اعتدال الجريري وفداء البرغوثي، المرأة والعمل، 2010 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

[16] *Chant, S (2003) Female Household Headship and the Feminization of Poverty: Facts, fictions and forward strategies, New Working Paper Series 9, Gender Institute, London School of Economics.*

[17] *Varley, A., 2007. Gender and property formalization: conventional and alternative approaches. World Development 35 (10), 1739–1753.*

[18] *Duflo, E (2005): Gender Equality in Development. Working paper.*

رغم ما ذكر انفا من احصائيات، الا ان هناك حوالي 85% من النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية يعتقدن بانهن يتحكمن بالكامل في دخلهن، و 76% يشاركن بفعالية في اتخاذ القرارت في الامور المالية في البيت و77% في صنع القرار في الامور المتعلقة بالعائلة، و 43% من النساء يعتقدن ان المرأة تتمتع بوضع قانوني مساو للرجال، فيما وصفت تقريبا 41% انفسهن بانهن مستقلات[19].

استنادا إلى ما سبق، فان التمكين يجب ان يتضمن عنصرا ذهنيا ونفسيا. فالأبعاد الذهنية والنفسية لعملية التميز على أساس النوع الاجتماعي باتت جلية. يصفها د.مصطفى حجازي بالقول: "وضعية القهر التي تفرض على المرأة تتخذ أوجهاً عدة تُجسد هذا القهر في القطاعات الأساسية من حياتها. ولقد لخص بعضهم هذه الاوجه في استلابات ثلاثة تتعرض لها المرأة بقدرٍ متفاوتٍ في حدته. وهي الاستلاب الاقتصادي، والاستلاب الجنسي، والاستلاب العقائدي. وكأي اعتداء على كيان إنسان تجد هذه الاستلابات تبريراً يجعلها ممكنة ومشروعة، وحتى طبيعية.

الاستلاب الاقتصادي: تتعرض المرأة لعملية تبخيس لجهدها، مما يسمح للرجل باستغلال هذا الجهد دون مقابل أحيانا، وبمقابل هزيل أحيانا أخرى. كما تتعرض لتبخيس إمكاناتها، مما يدفع بها دوما إلى مواقع إنتاجية ثانوية، بعيدة عن الخلق والإبداع. وتتعرض في المقام الثالث إلى طمس هذه الإمكانات والطاقات من خلال حرمانها فرص التدريب الملائمة وبشكل متوازن مع الرجل. وتتعرض رابعا لغرس عدم الثقة بنفسها وامكاناتها مما يجعلها تكتفي بمكانه مهنية هامشية وتتوجه كي تحقق ذاتها الى ميادين اخرى لا تعطيها سوى وهم تحقيق تلك الذات. وتظل في حالة تبعية للرجل الذي يحتكر الأعمال الأساسية، بما يتيح له بسط نفوذه عليها. وهذا الأمر لا يستند إلى أي أساس بيولوجي او ذهني بقدر ما هو نتاج عملية تشريط اجتماعية.

الاستلاب الجنسي: هناك اختزال للمرأة إلى حدود جسدها، واختزال لهذا الجسد إلى بعده الجنسي. ويؤدي هذا الاختزال تضخيم البعد الجنسي لجسد المرأة بشكل مفرط. هذا التركيز يفجر عند المرأة اشد الرغبات وأعظم المخاوف في آن معا. ويمسي قمعاً لها ليبلغ أقصى درجات الشطط والقسوة. واشد أشكال القمع هو قانون المجتمع المنقوش على جسد المرأة منذ طفولتها. فتصبح حتى علاقتها بالرجل من خلال جسدها علاقة حقوقية قبل أن تكون عاطفية.

الاستلاب العقائدي: اخطر أشكال الاستلاب ويتمثل في قبول واقتناع المرأة بمكانتها ووضعية القهر التي تعاني منه كجزء من طبيعتها. وتعتقد جازمة بتفوق الرجل وبالتالي سيطرته عليها وتبعيتها له. وتغيير أو رفض الواقع يكون خروجا عن طبيعة الأمور وعلى اعتبارات الكرامة والشرف. ويصل الاستلاب أقصاه عندما تعتز المرأة بمظاهر قهرها وتلقى له تعزيزا من الخارج فتمارسه على ذاتها وعلى جنسها.[20]

[19] شركة ريادة للاستشارات، دراسة بحثية: التمكين الاقتصادي للمرأة في الضفة الغربية-فلسطين، 2010، الجمعية الفلسطينية لصاحبات الاعمال "أصالة".

[20] د. مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي: مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور، ط 9 (2005). المركز الثقافي العربي.

ويتطلب تمكين النساء تحدي العوامل البنيوية المكرسة لموقعهن الدوني في المجتمع وتغيره. وبهذا نخلص الى ان عملية التمكين تبدأ من القاعدة العريضة للنساء تصاعدياً الى الاعلى، والعمل عليها يكون على أساس فردي وجماعي. أما مهمة توفير المناخ الملائم (البيئة الحاضنة اجتماعيا) وتبدأ من القمة إلى الأسفل، ويكون العمل عليها جماعيا كما هو الحال في الحشد لتغير قوانين أو سنها أو التأثير بموروث اجتماعي معين.

السيطرة–القوة: إن المحرك القوي وراء لهاث البشرية نحو امتلاك القوة منذ بداية الخليقة هو الرغبة في السيطرة على المستقبل (الثقة بمستقبلهم) الأمر الذي اعتبر محفزا أساسيا وصفة مميزة للإنسان عن باقي الكائنات الحية الأخرى. انه من المثبت أن الشعور بالعجز أو عدم إدراك السيطرة يؤدي الى الاكتئاب، والتشاؤم، وتجنب مواقف التحدي[21] لا بل قد تسوق الأفراد لتخيل أشياء غير موجودة في بيئتهم[22]. وعلى النقيض من ذلك امتلاك شعور بالسيطرة يؤدي الى احترام/ تقدير الذات، والتفاؤل والكفاءة الذاتية[23]. وتؤكد كثير من الدراسات على ان الشعور بالسيطرة له علاقة مباشرة بامتلاك القوة ومثالها الناس الذين يتحلون بمكانة اجتماعية واقتصادية رفيعة، أو من فئة أو شريحة مسيطرة، او من ثقافات تقدر وتعظم القوة واستقلالية الفرد من المحتمل أن يظنوا ان قدرتهم على السيطرة على المخرجات المستقبلية هي افضل من غيرهم وان تجد لديهم احترام النفس والتفاؤل والرغبة في تحقيق الذات وأهدافهم[24]. مع الأخذ بالاعتبار أن هذه المعطيات تفترض بان القوة الاجتماعية تعزز شعور الفرد بالسيطرة حتى وان كان واهماً .

وتنجم القوة عن سيطرة غير متوازية على موارد قيمة[25]، فمن المنطقي افتراض ان من يمتلك القوة يمارس السيطرة على الآخرين والمخرجات المتصلة بهذه القوة. ان إدراك السيطرة على المخرجات لا يتحدد فقط بالصفات الشخصية للإنسان والفوارق الثقافية فقط ولكن ايضا بديناميكية الموقف، أي عدم توازن القوى على أساس الموقف، ومرتبط بالزمن والتجربة، وشرعنة القوة ضمن الإطار الاجتماعي والثقافي.

وتعني القوة بغض النظر عن شكلها (الإكراه أو الإقناع) الحصول على رغبات أو نتائج مرجوة من الاخرين بالتأثير عليهم. ومصادر القوة متنوعة منها ذاتي (على مستوى الافراد والجماعات) ومنها موضوعي (قانون، تشريعات، فكر سائد) أو الاثنين معا. فإذا كانت السيطرة مصدرها الإقناع والشرعية فتكون سيادة أو قيادة وان كانت بالإكراه مهما كانت شرعيتها فهي استبداد وقهر.

---

[21] Choi, J., & Vinokur, A. D. (2002). Links in the chain of adversity following job loss: How economic hardship and loss of personal control lead to depression, impaired functioning, and poor health. *Journal of Occupational Health Psychology, 7,* 302-312.

[22] Whitson, J. A., & Galinsky, A. D. (2008). Lacking control increases illusory pattern perception. *Science*.

[23] Skinner, E. A. (1995). *Perceived control, motivation, and coping*. Newbury Park, CA: Sage Publications.

[24] Twenge, J. M., & Campbell, W. K. (2002). Self-esteem and socioeconomic status: A meta-analytic review. *Personality and Social Psychology Review, 6,* 59-71.

[25] Magee, J. C. & Galinsky, A. D. (2008). Social hierarchy: The self-reinforcing nature of power and status. *Academy of Management Annals, 2, 351-398*

وعليه من الممكن تقسيم وضعية الرجال في علاقتهم بالنساء بفلسطين حسب النوع الاجتماعي، والمستندة الى منطق القوة او قوة المنطق والذي يأتي ضمن سياق اجتماعي يأخذ شرعيته من القانون والثقافة الاجتماعية السائدة، إلى وضعية **هيمنة**، والهيمنة عند جرامشي هي الجمع بين السيادة والقيادة، ووضعية **استبداد**– كما تصفها رلى ابو دحو، (مثالها في حالة العنف ضد المرأة). ويرى د .مضاوي الرشيد أن كلا الشكلين تسلطاً، حيث يعرف التسلط على انه أي نوع من الجبر أو القهر المباشر أو غير المباشر، المادي والمعنوي الذي يمارسه الفرد أو المجموعة ضد فرد آخر أو مجموعة أخرى. فاالتسلط إذًا ضرباً من الإجبار على اتخاذ قرار، وعمل شيء ما أو حتى الاقتناع السطحي دون قناعة حقيقة -القبول الحقيقي".

ان الميل العام للطبيعة البشرية تحقيق المصالح الذاتية، إلا أن السيطرة على البيئة الخارجية وتلبية الاحتياجات والحصول على الرغبات منها غالبا ما يفرض على الأفراد أن يوحدوا جهودهم والعمل كمجموعة اجتماعية[26]. ويتضمن الشعور بالانتماء الى التماثل مع الجماعة، ويترجم حتماً في الثقافة الاجتماعية السائدة التي تهيكل الجمع، وتضمن التمفصل المستقر بين ال"انا" الفردية وال"نحن" الجماعية.[27] وبغض النظر عن الفروق الفردية فاحتياجات الأفراد الجماعية (المجتمعية) تتجلى حسب مستوى السيادة التي تتحلى بها المجتمعات. ففي الدول النامية مثلا الاستقرار، والاستقلال، والتنمية، والنزاهة، والديمقراطية، وسيادة القانون، تكون أولوية اجتماعية. فيما تأخذ احتياجات الفرد–الذاتية في هذه المجتمعاتتعبيراً مختلفاً عما هو في المجتمعات المتقدمة، خاصة في الفئات المقهورة منها. فعلى سبيل المثال في الدول النامية الغذاء لسد الرمق، والمأوى للامان والجنس للتكاثر. على الطرف المقابل وفي الدول المتقدمة حيث تكون هذه الاحتياجات المجتمعية على الأغلب متوافرة إلى حد ما، فينظر الناس للطعام للتلذذ، والمأوى للراحة والجنس للمتعة وغيرها. واللافت هنا، انه عند إشباع الحاجات المجتمعية (المؤسساتية) تكون الاحتياجات الذاتية على الأغلب هي الدافع الأكبر للتقدم والتطور. مما يدفعنا للقول بان علينا التفكير بأولويات القضايا التي يجب إشراك الرجال بها في عملية تمكين النساء والبدء بما هو مجتمعي في فلسطين. **فلا يمكن فهم التمكين خارج سياقه الاجتماعي بأبعاده الثلاثة "الاقتصادي، والسياسي، والثقافي" والذي يتم فيها التمكين.**

ويتناسب القهر الذي يفرض على المرأة مع درجة القهر الذي يخضع له الرجل في المجتمع. فالأمر ليس مطلقاً غبناً ورضوخاً يقابلهما مجرد سيادة وتسلط. **فكلما كان الرجل أكثر غبنا ورضوخا في مكانته الاجتماعية، مارس قهرا اكبر على المرأة.** ويمكننا أن نميز بين حالات عدة لوضعية المرأة في الطبقات الفقيرة، الوسطى–المثقفة، والفئات ذات الامتياز.[28] وربما تختلف درجات التسلط وقوته من بيئة إلى اخرى وحسب المرحلة التي تمر فيها المرأة، أي أن التسلط كعنصر قهر وأداة إجبار قد لا يكون بنفس القوة خلال

---

[26] *Brewer, M., The Social Psychology of Intergroup Relations: Can Research Inform Practice?. Journal of Social Issues, Vol. 53, Issue 1, pages 197–211, Spring 1997.*

[27] Geertz, C. (1975); "Ideology as a cultural system" in the interpretation of cultures. NY.

[28] د. مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي: مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور، ط 9 (2005). المركز الثقافي العربي.

المراحل المختلفة من حياة المرأة. لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار أن التسلط ليس حالة مطلقة تعاني منها كل النساء بنفس الدرجة والقوة والشكل. بل هو حالة مرتبطة بالعمر – الحالة الاجتماعية – والطبقة الاقتصادية وغيرها من العوامل المؤثرة على تجربة المرأة في المجتمع. [29]

تظهر الدراسات التي أجريت في بلدان عربية، العلاقة الواضحة بين انتشار العنف ضد المرأة في الأسرة وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي للزوج والزوجة. كما ويكثر العنف بشكل ملحوظ بين أبناء الطبقة العاملة من فلاحين وعمال وحرفيين وصغار الموظفين . مما يؤكد على ازدواجية القهر الذي تتعرض له النساء في الطبقات الفقيرة (فيوليت داغر). ولا يمكننا البقاء مغمضي الأعين عن الواقع، وإلا بقينا عاجزين عن ربط ما يصنعه ربطا منسجما وبالتالي تخلص نتائجنا إلى شظايا وأجزاء غير متصلة على الرغم من رغبتنا في إعطاء صورة واقعية عنه.

سياق تاريخي للحركة النسوية في فلسطين (الدولة والاحتلال):

إن النساء الفلسطينيات لسن مجموعة معزولة وإنما هن جزء من المجتمع ويتعرضن إلى ما يتعرض إليه ككل وكجزء من الشرائح المهمشة فيه. ولمعرفة أعمق لواقع المرأة الفلسطينية لا بد لنا من قراءة تاريخية له في سياقه السياسي والاقتصادي.

إن موقع فلسطين الجغرافي كان العامل الأكثر أثرا في تاريخها القديم، حيث وقعت بين مركزي الحضارات التاريخية الأولى (وادي دجلة والفرات من جهة، ووادي النيل من جهة أخرى). أما في العصور اللاحقة، فقد كان لموقعها الاستراتيجي ومكانتها الدينية والطرق التي تتقاطع فيها وفي جوارها اثر كبير في صوغ تاريخها. لكن فلسطين ومن موقعها الجغرافي أيضا، لم تكن محط أنظار هجرات قبائل وشعوب للاستقرار فيها، ولا نقطة تبادل تجاري وحضاري فحسب، بل كانت أيضا ممرا للجيوش في حملاتها المتبادلة وساحة للمعارك بين العمالقة. **لذلك، وطول تاريخها، كانت فلسطين عرضة لضغوط سياسية من جميع الاتجاهات.**

وبعد الحملات الصليبية، سلطت حملة نابليون بونابرت الأضواء مرة جديدة على فلسطين، والتي كان من أهدافها ضرب هذا الطريق الذي يعطي بريطانيا الأفضلية على فرنسا. وجاءت حملة محمد علي لتضع فلسطين في قلب المسألة الشرقية، أي في بؤرة التنافس الأوروبي بشأن النفوذ في أراضي السلطنة العثمانية، تمهيدا لاقتسامها. وبعد حفر قناة السويس زادت أهمية فلسطين الاستراتيجية كخط دفاع عن ذلك الممر المائي الذي أصبح الأهم في العالم. وفي سياق انحلال السلطنة العثمانية من جهة، وتنامي الامبريالية الأوروبية من جهة أخرى، ترافق بروز الحركة القومية العربية مع نشوء الفكرة الصهيونية، وما نجم عنها من مشروع استيطاني يرمي إلى تشكل مركز إقليمي مضاد لحركة شعوب المنطقة. فخلال الحرب العالمية

[29] د .مضاوي الرشيد، تكريس التسلط على المرأة من خلال البنى المجتمعية. (2005)، كينكز كوليد ج – لندن.

الأولى صدر وعد بلفور، وبعد الحرب العالمية الثانية قام الكيان الصهيوني[30]، وبذلك تشكلت القضية الفلسطينية، التي لا تزال القضية المركزية للأمة العربية.[31]

وكانت المرحلة الأولى للامبريالية عندما ذهب الأوروبيون إلى غزو بلاد جديدة سعيا للحصول على سلع ومواد خام غير متوافرة لديهم وفي كثير من الأحيان تحت مظلة دينية. وبعد الثورة الصناعية، أصبح السعي وراء المواد الخام التي تغذي صناعاتهم وفتح أسواق جديدة لسلعهم، هو المحرك دون غطاء ديني. ورفع التطور الصناعي حدة المنافسة بين الأمم الأوروبية والولايات المتحدة خاصة بعدما اكتسبت الأخيرة جزءا كبيرا من حق التنقيب على النفط في العالم العربي، حيث كانت المستعمرات تشكل الضمان للأمم المصنعة (الطاقة، ومواد خام، وأيد عاملة رخيصة).

وباندلاع الحرب العالمية الأولى لم يبق من دول العالم غير المصنعة إلا القليل دون أن يستعمر من الغرب. وبعد الحرب العالمية الثانية، تبنت قوى الاستعمار الغربي استراتيجية جديدة "نيوكولونيالية" أي الهيمنة الاقتصادية على المستعمرات دون احتلالها، لارتفاع كلفة الاحتلال ورخص البديل. في كثير من الحالات تشكلت أو تم تشكيل شرائح متعاونة (كمبرادور) كشرط للاستقلال. وعملت هذه الشرائح على فتح أبواب بلدانها للاستثمارات الغربية (تشجيعا للاستثمار الأجنبي) بمزايا وتفضيلات عدة (بيئية، وضريبية). وكانت النخب الحاكمة الجديدة، غالبا ما تكتسب شرعيتها من المستعمر السابق ولم تكن تتحلى بالاستقلال التمام. وساءت الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول خاصة بعد ظهور الشركات عابرة الجنسية والتي أنشأت خطوط إنتاج عالمية (يستهلك 17% من سكان المعمورة 80% من مواردها، ويعتاش 83% على الخمس[32]). وبدلت المجتمعات المحلية ثقافاتها وتراثها في الاسواق المفتوحة، والتغطية الإعلامية، والمجتمعات الاستهلاكية. ومع تطور التكنولوجيا خاصة تقنيات الاتصال والمعلومات، تعمقت الروابط بين الاقتصاديات المحلية والإقليمية والعالمية، وخضعت كثير من جوانب الحياة الاجتماعية لواقع العولمة على مختلف الصعد[33].

ان انهيار المنظومة الشرقية وإخفاق ثورات العالم الثالث أعطى مصداقية لليبرالية الجديدة، والتي كان قلبها النابض الشركات عابرة الجنسية والتي استفادت من العولمة من خلال كثير من المنابر الدولية وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد العالمي، اللذان باتا الأداة الأولى لتعميم سياسة الليبرالية الجديدة في العالم من خلال فرض تعديلات هيكلية على سياسات الدول الاقتصادية لتحرير تجارتها العالمية (تتحكم اليوم أربعمائة شركة عابر للجنسية ب 80% من رأس المال العالمي للسوق الحرة. واكتسبت الشركات الغربية السيطرة على ثلاثة أرباع مصادر ومناجم المعادن والطاقة في آسيا، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وازدادت نسبة استثمار

---

[30] في 25 ايار 1950 اصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا التصريح الثلاثي، تعهدت خلاله بالمحافظة على الوضع القائم في منطقة النزاع العربي الاسرائيلي وبصيانة موازين التسلح بين اسرائيل والدول العربية. ثم تتالت التعهدات والقرارات.

[31] الياس شوفاني (1996): الموجز في تاريخ فلسطين السياسي- مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

[32] *http://www.worldshops.org/fairtrade.html*

[33] *Hoogvelt, A. 1997. Globalization and the Postcolonial World: The New Political Economy of Development. London: Macmillan.*

الشركات الأمريكية الخارجية بين عامي 1985 و1990 حوالي 84% بهدف الحصول على الأيدي العاملة الرخيصة في شرق آسيا. وتزيد نسبة ارباح الشركات الأمريكية في دول العالم الثالث عن 50% عما هو في دول الشمال[34]). وعززت العولمة عملية الاستقطاب العالمية (بات العالم منقسم الى دول مركزية لراس المال تركز على الصناعات الثقيلة والإنتاج المكثف، ودول المحيط التي تعتمد على العمالة المكثفة للانتاج والبدائية، ومصدر للمواد الخام) من خلال تحرير التجارة وهجرة راس المال نحو المركز دون الافراد.

مما لا شك فيه ان أي ثورة تكنولوجية تخرج إلى العالم تجد انعكاساتها في النظم الاقتصادية، والاجتماعية، وتظهر تجلياتها في حياة الناس اليومية، والعادات، والعلاقات، والقانون والتشريعات، ونمط الإنتاج والاستهلاك، والأعراف، والرؤى المشتركة لتفسير كثير من الأمور، التعليم، الاتصال والتواصل، الخ[35]. فجاءت الحداثة مع الثورة الصناعية، **وخضع تطور مفهوم المجتمع المدني الأوروبي لمعطيات داخلية غاب فيها التأثير السلبي لاي عامل خارجي.** الا ان الحملة الغربية الداعية للديمقراطية في العالم لم تكن من اجل الديمقراطية حقا، بل كانت حملة ضد الاشتراكية في حينها ودليل ذلك دعمها المستمر لنظم دكتاتورية تخدم مصالحها. والاستقطاب على الصعيد العالمي الناتج عن التوسع الرأسمالي خلق بدوره استقطابا اجتماعيا داخليا يتمظهر في تفاوت الدخل والتهميش الاجتماعي. الأمر الذي نتج عنه عدم استقرار في دول المحيط مما أدى إلى ظهور نظم ديكتاتوريه–عسكرية، في غالب الأحيان نظم مشخصنة، أو أفضت الى ثورات تحول بعضها بعضها إلى نظم شعبوية. علما بان هذه النظم لم تكن ديمقراطية رغم أنها حظيت بتأييد القاعدة الشعبية الأوسع وذلك لعدم نضج التطور الاجتماعي لهذه الدول، واعتمادها على الشخصية الكارزمية للقائد. وكتب المفكر الزائيري نزونجالا (Ntalaja Nzongola) يصف النظام المشخصن "ان نظام الحكم هنا شبيه بنظام المافيا وليس شبيها للنظم التقليدية التي قامت على احترام حقوق تقليدية صحيحة. أرى أن هذه الدورة حديثة في واقع أمرها فهي تلائم تماما احتياجات التوسع الرأسمالي في هذه الظروف. إذ ان وضع الجيش هذا يلغي اية شرعية ممكنة ويمنع اية تنمية ذات معنى قائمة على قاعدة اجتماعية موائمة لها. فليست الطبقات الشعبية هي الوحيدة التي لا بد أن تعاني من مثل هذه النظم، بل البرجوازية نفسها تفقد أي تطلع ذا معنى. فلا يبقى بعد ذلك الا استغلال السلطة مباشرة لانجاز أغراض الاغناء الفردي. وفي هذه الظروف يكون الإرهاب والفساد وشخصنة السلطة من ضرورات النظام. اما الكارزمية فلا وجود لها هنا فهي مصطنعة وليست نتاج شعبية حقيقية كما كان الأمر عليه في النظم الشعبوية. ويقال عادة أن البرجوازية الصغيرة هي القاعدة الاجتماعية التي يعتمد الحكم عليها هنا. هذا صحيح في الظاهر بما أن فئات واسعة من هذه الطبقة تستدرج فعلا دخولها من الميزانيات العامة. كما أن هناك في بعض الأحيان تطورا لهذه

[34] *Michael Parenti, 1995;, Against Empire.*

[35] Perez, Carlota (2001) " *Great surges of development and alternative forms of Globalization*", *University of Cambridge, 2007.*

الطبقة نحو نوع من الايديولوجيا الفاشستية[36] عبادة السلطة في حد ذاتها، تعكس عجزها وخيبة آمالها في غياب تبلور انتلجنسيا[37] ثورية قادرة على طرح البديل"[38].

ان ظهور الليبرالية الجديدة والتي تدعو الى تحرير التبادل التجاري وحركة رؤوس الأموال ولا تسمح بان تصل التناقضات في الأطراف إلى درجة الإضرار باقتصاديات السوق وفك ارتباط دول المحيط عن المركز الرأسمالي، وفي ظل العولمة التي دخلت مرحلة جديدة تعمقت فيها ظاهرة الاعتماد المتبادل نتيجة ظهور نظم إنتاج عالمية البعد، كسب راس المال المالي طابعا مستقلا عن نظم الإنتاج، إضافة إلى التطور السريع والمتسارع في نظم الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وظهور نماذج ثقافية عالمية، جعلت الديمقراطية تتجاوز حدود التكيف لضرورة قصرية للتطور.

وارتبط طابع الحركة النسوية الفلسطينية على مدار تاريخها بمتغيرين اثنين لم يتوازنا بتأثيريهما، الأول في الصراع مع المشروع الكولونيالي الاستعماري في فلسطين عبر مراحله المختلفة، أي ما يمكن تسميته بالمتغير الوطني–السياسي، والثاني التغيرات على البنية الاجتماعية، والتي أثرت بالتالي على مكانة المرأة وطابع حركتها، أي ما يمكننا تسميته بالمتغير الاجتماعي-الاقتصادي .ومن اللافت أن المتغير الأول كان يحدد باستمرار طابع الحركة النسوية وأشكال تنظيمها ومهماتها أكثر من – وأحيانًا رغمًا عن -المتغير الثاني. والسمة الأبرز للحركة النسائية في تطورها في التاريخ الفلسطيني هو تحولها من حركة اجتماعية إغاثية، خدماتية، خيرية، إلى حركة سياسية وطنية مرتبطة بالنظام السياسي الفلسطيني وأهدافه الوطنية[39]. وخلصت اصلاح جاد[40] إلى أن وجود الاحتلال وبروز الحركات الوطنية الفلسطينية المقاومة له، كان لها تأثير متناقض على الحركة النسوية. بحيث وظف كلا الطرفين القيم الاجتماعية السائدة لخدمة مشروعه، وإلغاء الحدود بين الخاص بالمرأة والعام (المجتمع)، وتراوح موقف الحركة الوطنية الفلسطينية بين الحداثة والتقليد.

ويجمع الباحثون على **مشاركة المرأة الفلسطينية الفاعلة في النضال ومقاومة الاحتلال منذ الانتداب البريطاني، بغض النظر عن الدافع أو التفسير لهذه المشاركة، إلا أن هذه المشاركة بقيت غير مرئية خارج إطار النخب بشكل عام.** ورغم وجود أكثر من تقسيم لمراحل تطور الحركة النسوية في فلسطين، الا أن هناك علامتين فارقتين ميزتا عمل الحركة النسوية. **الأولى:** ان دور المرأة كان يتناسب طرديا مع النضال الجماهيري. أي انه كلما كان العمل النضالي جماهيريا وشعبيا بامتياز خارج الأطر النخبوية للعمل السياسي، كان دور المرأة اكبر على المستوى الكفاحي، والاجتماعي، والإنتاجي، ويفرز قيادات وكوادر

---

[36] الفاشية: هي فلسفة، حركة، نظام سياسي يُعْلي شأن الأمة (وغالباً العنصر والعرق) على الفرد، ، تدعم حكومة اوتوقراطية (متسلطة ومستبدة) مركزية يرأسها قائد ديكتاتور، وهي تتكون من أنظمة اقتصادية واجتماعية صارمة يتم فيها قمع المعارضة بالقوة.

[37] المثقفون الذين يمثلون الجانب الخلاق في الفكر الاجتماعي السياسي، وقوة نضالية في خدمة ما يجب أن يكون ولا يتماهون مع الاوضاع القائمة او يكونوا بوقا للنظام القائم.

[38] د. سمير امين، بعض قضايا للمستقبل: تأملات حول تحديات العالم المعاصر. 1990– دار الفارابي

[39] رلى ابو دحو (2005)، المرأة العربية تحت الاحتلال. جامعة بيرزيت –فلسطين.

[40] اصلاح جاد، المرأة والسياسة- المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن. (2000). معهد دراسات المرأة-جامعة بيرزيت

نسوية فاعلة، كما هو الحال في الانتفاضتين الأولى والثانية. **الثانية**: أن كثيرا من المشاريع والحركات النسوية في فلسطين أسست على أرضية أخلاقية وليس ضرورة اجتماعية وحاجة موضوعية ناتجة عن حركة المجتمع. وفي اغلب الظن إن هذا عائد الى عدم نضج المجتمع لدرجة تسمح له بالانتقال الى مجتمع ديمقراطي مدني، بل جاءت هذه الحركات كتعبير عن العدالة الاجتماعية للمقهورين دون القدرة على طرح نمط بديل للعلاقات الاجتماعية المتماشية مع احتياجات الواقع الموضوعي.

وإذا كان لابد لنا من ان نضع تطور الحركة النسوية في فلسطين في مراحل نضالية، فإننا نلتمس ثلاث مراحل ميزت العمل النسوي في فلسطين: المرحلة الأولى منذ عهد الانتداب حتى عام 1978، والثانية منذ عام 1978 وحتى أوسلو، والمرحلة الثالثة منذ توقيع اتفاقية أوسلو حتى يومنا هذا.

المرحلة الأولى: امتاز العمل النسوي النضالي في بدايات هذه المرحلة بأنه غير مؤطر، وذو طابع اجتماعي أكثر من كونه وطنيا (اغاثي، خدماتي، خيري). ثم تطور بعد تأسيس قوى سياسية وطنية فلسطينية ليأخذ طابعا كفاحيا ووطنيا أكثر من كونه اجتماعيا ضمن هذه الأطر السياسية. التي غلب عليها طابع الوعي المزدوج، حيث عملت هذه القوى على تحرير الوطن، فيما أبقت خطابها تقليديا مرتبطا بإرث بلا نقد (تم تجاهل نقد أسس توزيع القوة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية السائدة، اصلاح جاد–نفس المصدر). فبدل ان تكون هذه الأحزاب تمثيلا للانتماء التلقائي لمعايير من السلوك وقيادة الجماهير على أساسها، لم تستوعب التحرر كمبدأ للسلوك في حياتها الداخلية. "ولم يحدث تحول جدي على علاقات النوع داخل المقاومة، و اختزلت القيادة الفلسطينية الرسمية النساء، وأقصت وجودهن تحت شعار " تحرر المرأة مرتبط بتحرر المجتمع" (رلى ابو دحو–2005).

المرحلة الثانية: تبلورت الأطر النسوية في هذه المرحلة، مستندة إلى الجمع بين الديمقراطي والوطني. وقد جاء تشكيل أطر نسوية بمبادرة من تنظيمات اليسار الفلسطيني، ثم توسع أكثر ليشمل تنظيمات أخرى، حيث شكل الإطار في مرحلة ما رافدًا أساسيًا للعضوية الحزبية ولممارسة الدعاية والاستقطاب السياسي. وأخذت هذه الأطر على عاتقها مستمدة قوتها ودعمها من التنظيم الأم بالعمل وسط قطاع النساء خاصة في الريف والمخيمات، وانطلقت نحو تأطير النساء والعمل على رفع وعيهن ومشاركتهن السياسية. ، فابرز نتاج هذه المرحلة صفا قياديا نسويا تمرس في العمل السياسي عبر الأحزاب، وبرزت نماذج لمحترفات الايدولوجيا (ابو دحو–2005).

واتسمت هذه المرحلة بزيادة تعقيد التشكيلة الاجتماعية، فبالإضافة الى وجود الاحتلال، تجذر النمط التقليدي (ما قبل الرأسمالية) القائم على الانتماءات الدينية، والقبلية، وبدأ بالظهور نمط اجتماعي اقرب للرأسمالي نتيجة تعمق الروابط الاقتصادية مع الاحتلال وظهور صناعات محلية. فاقمت العصبيات الما غير القطرية (قبلية، ومحلية، ودينية، الخ) حالة عدم الاندماج الوطني والناجمة عن التخلف المصحوب بالفقر والتبعية والاضطهاد السياسي والخ. وكنتيجة للمتغيرات الداخلية والخارجية السياسية، جاء مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط.

المرحلة الثالثة: جاءت اتفاقية أوسلو لتكشف عن تراجع كبير في دور فصائل المقاومة الوطنية وأزمة في البنية والبرامج والعمل الحزبي (ابو دحو–2005). وكما يحلو للبعض وصفها بالثورة المضادة، حيث انقلب المشروع الوطني من معاداة الاستعمار الى مهادنته، ومن الصراع ضد الصهيونية الى الصلح معها والاعتراف بها. هذا وقد رفعت اتفاقية أوسلو موضوع السلطة السياسية والبناء المؤسساتي إلى واجهة الأجندة الوطنية، وهنا دخلت الحركة النسوية في المرحلة الثالثة لتطورها. فتم تأسيس العديد من المنظمات النسوية غير الحكومية، والتي وإن جسدت "استقلالية "النساء المنتميات والمستفيدات في منظماتهن عن الأحزاب، إلا أنها أيضًا جسدت الانفكاك بين النساء والحزب السياسي، فدخلت الحركة النسائية في أزمتها الخاصة بالتوازي مع أزمة الحزب (ابو دحو–2005). أزمة الأحزاب ناجمة عن عجزها عن معرفة كيف تتطور مع إيقاع الواقع المتغير ما أدى الى سيادة روح البيروقراطية وانعزالها عن الجماهير وعن المرحلة التاريخية التي تعيشها. وأضحى الافتتان بالدولة يمثل الديانة الدنوية للوضعية والايدولوجيا التنموية[41]. ان قوى المعارضة الفلسطينية مع اختلاف توجهاتها وتنوع ولاءاتها، تشترك مع الحكومة بالرغبة الجامحة في السلطة وتختلف معها في العمل والتحليل والمواقف المعلنة، وتتطابق معها من حيث البنية والسلوكية وحتى النمطية. فازدادت العزلة الجماهيرية خاصة لدى الحركات النسوية، وافتقدت في كثير من الأحيان العلاقة الاجتماعية الفعالة التي تستهدف تغيير المناخ الثقافي، بيئة الفعل التي سيخرج منها القضايا ضرورية الطرح والحل. وأصبح العمل الديمقراطي محصوراً في شخصية النسوة الناشطات وفي صالوناتهن المغلقة. وللأسف، لعبت مؤسسات المجتمع المدني في غالبيتها وظيفة ثقافية منحت السلطة بواسطتها وعبرها الاستمرار في الحصول على الرضا أو القبول الفكري كامتداد لمؤسسات الدولة. وفاقم اتساع القطاع العام (كمشغل اكبر لقوى العمل) من الأزمة، الأمر الذي جعل المستفيدين وغير المستفيدين يحلمون به، وخلق حالة من الاستنكاف السياسي والاتكالية والرفاه الوهمي والاستقالة من الهموم العامة. مما ميز سلوك الفرد السياسي بشيء من اللامبالاة.

وتعمق عجز الإنسان الفلسطيني بشكل عام وعجز المرأة عن السيطرة على مصيرها بشكل خاص، لسيادة مفهوم أن الحل بيد القوى العظمى، سواء اكان هذا في الخطاب السياسي ام الديني، وبروز ظاهرة ليلة القدر بمركزية السلطة خاصة بعد تجميد عمل المجلس التشريعي والانتخابات المحلية والنيابية. وبات تغيب الديمقراطية تغيبا للمجتمع بأسره.

كان لاعتماد المؤسسات النسوية كما هي مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني على دعم الممولين الخارجي الأثر الأكبر في تبعية أجندة هذه المؤسسات لأجندة الممول. وأدرك الكثير منها أزمته في النمو والتقدم استنادا للتمويل الخارجي، وفي ضوء ارتفاع صوت الانتقادات لها فيما يتعلق بالشفافية، عدم الفاعلية، والافتقار للحكم الرشيد. الأمر الذي خلق حالة من الإحباط لدى الجمهور من ممارسات هذه المؤسسات وما

[41] عبد القادر الزغل- مفهوم المجتمع المدني والتحول نحو التعددية الحزبية-1991.

تقدمه، ومن عظمة ما ترفع من شعارات وعجزها عن التغيير الفعلي على ارض الواقع. **إضافة الى أن هذه المؤسسات أمست قناة توظيف لا يستهان بها، الأمر الذي جعل كل مؤسسة تتمركز على ذاتها وتحاول ضمان تمويلها، وإعادة إنتاج ذاتها لتبقى.**

لمحة عن المشاريع/ المؤسسات المبحوثة

تجربة جمعية الثقافة والفكر الحر – قطاع غزة

تأسس مركز صحة المرأة لدى جمعية الثقافة والفكر الحر في العام 1995 من خلال مشروع تجريبي مع ال UNFPA بهدف تمكين وتقوية المرأة للتتمتع بوضع صحي وانجابي متكامل، ولتمكين النساء حتى يطالبن بحقهن في الخدمات الصحية والصحة الانجابية وحقوقهن المدنية. ويستند عمل المركز على اعتبار ان تنظيم الاسرة هو قرار مشترك بين المرأة والرجل، وبالتالي ضرورة تعامل الرجل كشريك في امور صحة زوجته والعائلة ككل. فعند تلقي النساء هذه الخدمة احيانا تشفى المرأة او لا تشفى من الامراض التناسلية مثلا لان الرجل لم يعالج. وهذا ينطبق على حالات مثل تأخر الحمل والعنف المبني على النوع الاجتماعي والعديد من المشاكل الاخرى .

وايمانا بان المرأة والرجل في العديد من الاحيان هما الضحيتان وليس فقط المرأة، يعمل المركز على تشجيع الرجال على ان يكونوا داعمين وشركاء يساندون المرأة وانفسهم، كون العائد يعود عليهم كاسرة. وبدأت عملية دمج الرجال لدى المركز في الاعوام 1998–1999 في اطار ممنهج وممأسس، عن طريق انشاء وحدة تدخل الرجال لدى المركز ، بهدف تقديم خدمات متكاملة. ويقدم المركز تدخلات وخدمات فردية واستشارات قانونية في الامور التي لا تتطلب سرية مطلقة مثل الطلاق والنفقة. اما في الامور السرية كحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي او العنف ضد المرأة، فيقوم المركز بعمل زيارات للرجال المعنفين للتعريف بالمركز وخدماته المقدمة ويسعى الى دعوة هؤلاء الرجال للمشاركة في فعاليات ونشاطات المركز .

ويقوم المركز بعمل العديد من النشاطات لاستقطاب الرجال بشكل عام كشركاء وداعمين ومناصرين، من خلال وحدة تدخل الرجل التي تعنى بقضايا النساء المعنفات. ويعمل في هذه الوحدة منسق مشاريع رجل واخصائي نفسي واجتماعي للرجال. ويقوم المركز بانشطة غير تقليدية لنشر رسالته منها مثلا يقوم المركز بعمل ايام مفتوحة للاسرة، ومسابقات تتناول قضايا معينة كمسابقات جلي او تنظيف او رعاية الاطفال واسكتشات مسرحية يصب هدفها في وضع الرجل في مكان المرأة والعكس، لكي يشعر الطرف الآخر باعباء الشريك في مسؤولياته وادواره. وبهذا يكسب المركز والنساء بشكل عام، دعم الرجال من خلال هذه الالية، ويصبح الرجال مناصرين يقومون بالتدخل في حالات معينة، مثل التحدث مع رجال معنفين او رجال لا يريدون تلقي خدمات في الصحة الجنسية، واستقطاب اصحابهم و مجتمعهم من الرجال لقضايا المرأة، من منطلق انها قضية اسرة وليست قضية مرأة فحسب. وبالتالي لا ينظر المركز الى الرجال كفئة مستهدفة او كزبائن لخدماته بل كشركاء لتوصيل هذه الرسالة ومناصرتها.

ومن النشاطات التي يقوم بها المركز عمل تدريبات للرجال المناصرين مثل دورات في التدخل وتدريب المدربين والتواصل لاداء هذا الدور.

من تجربة المركز ، رأى انه عندما يتدخل الرجال مع الرجال، وبالاخص في الحالات الفردية، يكون الرجال منفتحين وصريحين مع بعضهم اكثر. كما ويقدم المركز بعض الحوافز في مجال الصحة الانجابية، فعلى سبيل المثال ان المرأة التي يأتي زوجها معا لتلقي الخدمات الصحية تدخل دون الحاجة الى انتظار الدور.

ومن التحديات التي واجهت المركز في البداية ان المجتمع المحلي والرجال على الاخص، كانوا يعتبرونه مركزا ذا طابع نسوي بعكس النوادي الرياضية مثلا. مما استدعى ضروري العمل على بناء ثقة في المركز لتخطي الحواجز الثقافية في استقطاب الرجال، والاهم تعزيز قضايا الاسرة كاملة وليس فقط النساء من خلال عمل المركز مع مؤسسات عديدة من المجتمع المحلي والوصول الى شرائح جديدة من النساء والرجال.

تجربة جمعية تنمية المرأة الريفية- الضفة الغربية و قطاع غزة

بدأت جمعية تنمية المرأة عملها كدائرة في جمعية التنمية الزراعية منذ عام 1987، مرورا بعام 2001 حيث تم ترخيصها وتسجيلها كجمعية مستقلة ، تهدف الى تنظيم وتأهيل النساء عبر الاندية النسوية المنتشرة في المواقع المهمشة في الريف الفلسطيني، كما تعمل الجمعية على تمكين المرأة الفلسطينية في كافة الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاحداث تغيير ايجابي في حياتهن .

وتتبنى الجمعية وتطالب من اجل تطبيق جميع المعاهدات الدولية حول حقوق الانسان وتؤمن في تقريرالمصير وفقا لقرارات الامم المتحدة.وتلتزم الجمعية بمبادىء العدل والمساواة وقيم المجتمع المدني. وآمنت الجمعية منذ تأسيسها بأن النساء الريفيات قادرات على المساهمة الفاعلة في كافة مناحي الحياة، وعملت معهن لتعزيز دورهن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، حيث بلغ عدد النساء اللواتي اصبحن فيما بعد عضوات في المجالس المحلية والبلدية 18، من عضوات هذه الاندية النسوية وهذا مؤشر واضح على نجاح هذه الاندية في بناء قدرات هؤلاء النسوة وتمكينهن اجتماعيا وسياسيا، وهناك العديد من النساء اللواتي يقدن اسرهن اقتصاديا عبر ادارتهن لبعض المشاريع الصغيرة التي حصلن عليها عبرالجمعية، كذلك هناك استهداف واضح لعضوات هذه الاندية من قبل اتحاد جمعيات التوفير والتسليف والذي يعمل على تمكينهن اقتصاديا.

وقامت الجمعية في السنوات الاخيرة وبناء على حاجة النساء بالعمل على قضية العنف ضد النساء بالتعاون مع المؤسسات والجمعيات المتخصصة في هذه القضايا، وبعد ذلك بدأنا بالعمل على القضية بشكل ممنهج من خلال مشروع متخصص بدأ تنفيذه عام 2009، لمدة سنة واحدة وبتمويل من جمعية الصداقة الدنمركية الفلسطينية، حيث تم العمل من خلاله على نشر التوعية بقضية العنف ضد المرأة باعتبارها قضية مجتمعية وليست قضية نسوية، ومن هذه القناعة قمنا باستهداف الرجال في التدريبات وورش العمل التي نفذت على هامش المشروع، وقد مثلت هذه التجربة خبرة كبيرة للجمعية، وكرست لدينا قناعة ان العنف ضد المرأة لن ينتهي بالعمل مع النساء وحدهن، لان المرأة لا تصنع التغيير وحدها، بل على العكس اذا استمرت المؤسسات بالعمل على قضية العنف ضد المرأة مع النساء فقط ، نزيد من الفجوة بين الجنسين ونخلق جوا من العداء تجاه الاخر.

بعد ذلك وفي عام 2010، قامت الجمعية بتنفيذ مشروع آخر بتمويل من مؤسسة التعاون ، حيث استهدفنا ثلاثة مواقع في الضفة الغربية، لعمل حملة متكاملة لموضوع العنف ضد المرأة وباستهداف الرجال والنساء على حد سواء، وانتهى المشروع بمؤتمر ختامي في المواقع المستهدفة شارك فيه كل المستهدفين في المشروع رجالا ونساء وخرج بتوصيات اهمها: اهمية الاستمرار في العمل على هذه القضية الحساسة التي يدفع ثمنها المجتمع ككل وليس المرأة وحدها.

وتنفذ الجمعية حاليا مشروعا آخر بتمويل من جمعية الصداقة الفلسطينية الدنماركية لمدة عام في محافظتي الخليل وبيت لحم، يدور حول توفير خدمة الارشاد النفسي في الاندية النسوية، لان النساء الريفيات يعجزن عن الوصول لهذه الخدمة لاسباب ذاتية واخرى موضوعية، بالاضافة الى التوعية للجنسين في هذا المجال.

وتقوم الجمعية باستهداف الرجال في حملة لمكافحة العنف ضد المرأة، ونشر الوعي تجاه هذه القضية في المجتمع الفلسطيني، وتقدر الجمعية تجربتها بالقول "اننا نجحنا في دمج المجموعات(رجالا ونساء) غالبا، وتم عقد هذه اللقاءات في الاندية النسوية، وعندما اخفقنا قليلا كنا نقوم بذلك من خلال مجموعات منفصلة، وقد قمنا بتكييف وقتنا بحيث كنا نعقد هذه اللقاءات والتدريبات مساء او أيام السبت كي نصل الى هؤلاء الرجال في القرى المستهدفة، كذلك نبدأ العمل في الموقع بتشكيل لجنة محلية تضم مندوبا عن البلدية او المجلس القروي ومندوبا عن كل مؤسسة او جمعية او فعالية في الموقع، ويعقد الاجتماع في النادي النسوي، ونقوم بشرح اهداف الحملة لهم ونأخذ بنصائحهم انطلاقا من خصوصية الموقع مما يسهل علينا العمل لاحقا، ثم نعود لهم في اي مشكلة نصادفها اثناء التنفيذ وكذلك عند تقييم المشروع، وكانت أهم مميزات الحملة اشتراك فئات مجتمعية مختلفة فيها بطريقة فاعلة وإيجابية جداً ".

لقد تم تطوير الفكرة حاليا باستهداف الرجال في عملية التخطيط للمشاريع منذ كتابة المشروع واشراكهم في كافة مراحل التنفيذ، كما وتعمل على ضرورة تبني المؤسسات بشكل عام، فكرة ان تكون برامجهم ومشاريعهم حساسة لقضية النوع الاجتماعي، وان يكون الوعي بقضية المرأة في التنمية والحياة العامة بمثابة ارضية لكافة البرامج والمشاريع مهما كان نوعها. كما وتنفذ الجمعية حالياً مشروعاً نوعياً بالتعاون مع جمعية الصداقة الدنمركية الفلسطينية يعتمد على تقديم خدمات إرشادية في بعض مناطق الريف الفلسطيني وتشكيل مجموعات دعم مجتمعية تكمل مسيرة المشروع بعد انتهاءه.

وتؤمن الجمعية بأن التغيير المجتمعي هو اصعب انواع التغيير، وقضية المرأة هي جوهر هذا التغيير، ولكن المهم ان تستمر في العمل وتراكم ولو ببطء ،لان طريق الالف ميل يبدأ بخطوة واحدة.

تجربة مركز ركن المرأة - بلدية نابلس

ينفذ مركز ركن المرأة مشروع دعم المرأة النفسي والإجتماعي بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان منذ عام 2007 بالشراكة مع حوالي 60 مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني في مدينة نابلس، وذلك حرصا من لجنة شؤون المرأة في البلدية على التنسيق والتشبيك وعلى تأكيد ما تم إعلانه منذ الخطوات الأولى لتأسيسها أنها لم تأت بديلا عن المؤسسات الفاعلة في المدينة ولا تكرارا لها، وانما داعمة ومساندة بقدر استطاعتها للجميع.

وولدت فكرة المشروع لتوعية النساء بامور النوع الاجتماعي وتمكين المرأة وتوعيتها اوتقويتها لتأخذ دورها في السلم الاهلي والاجتماعي على خلفية القرار الاممي– 1325. كان اساس المشروع ان يكون تجريبيا لمدة 7–8 اشهر، ولكنه استمر حتى يومنا هذا. اما فكرة دمج الرجال فكانت فكرة احدى العاملات في المشروع في مركز المرأة، حيث اقترحت ان تنفذ ورشة عمل في الجامعة مع الشبان والشابات مع مؤسسات "شباب بلا حدود" و "اصدقاء الحياة" اللاتي يركزن في عملهم على مكافحة المخدرات. وتعززت فكرة دمج الرجال من خلال تنفيذ الورش التي عبرت النساء بها عن الحاجة لتوعية رجالهن. لانه عند توعية النساء فقط، تعود النساء الى بيوتهن لمجابهة واقع لم يتغير في البيت بل على العكس من ذلك، حيث عبرن عن اتساع الفجوة بينهن وبين رجالهن ومجتمعهن المباشر، الذي ليس لديه ادنى فكرة عما يدور في هذه الندوات. وفي العام الحالي اخذ دمج الرجال طابعا رسميا في المشروع، حيث تضمن المشروع عنصر التوعية و والحوار "مختلط او منفصل" بين الجنسين.

ويصب هدف المشروع في اطار بناء نظرة مستقبلية نحو عدالة اجتماعية ومجتمعية. ففي ظل الظروف الاقتصادية والسياسية مثل البطالة والحصار الذي كان مفروضا على نابلس لمدة 8 سنوات، ادرك القائمون على المشروع ان مسببات العنف لا تنحصر في الفهم الاجتماعي فقط بل هناك عوامل معززة لهذه المشكلة. لذا اراد المركز توصيل الفهم بان العنف المبني على النوع الاجتماعي يمارس على المرأة كونها امرأة اضافة الى العنف الممارس على المجتمع رجالاً ونساءً.

وقام المشروع بتنفيذ ورش عمل لتوعية النساء والرجال في قضايا النوع الاجتماعي في المدينة والقرى المحيطة بها من خلال مؤسسات المجتمع المدني المحلية الشريكة. وقد تم التعاطي مع القضية "كموضوع انساني" وخصوصا عند التعامل مع الرجال. اما عند النساء فكان التعامل مع قضية العنف على ان اساسها اجتماعي اضافة الى اسباب اخرى تفاقم الوضع من ضمنها ان الرجال يتعرضون لضغوط اقتصادية واجتماعية لانهم رجال والمفروض منهم اجتماعيا القيام بواجباتهم" كرجال" و تأمين متطلبات الاسرة.

وفي البداية حرص المشروع على عمل تدريبات لتوحيد مفاهيم النوع الاجتماعي بين المؤسسات الشريكة ومواءمتها والقرار الاممي–1325. واعتمد المشروع على بناء شراكات مع ما يزيد على 60 مؤسسة مجتمع محلي نفذت هذه الورش ونسقت لها ووصلت لفئة المستهدفين. وكانت المؤسسات الشريكة من اطر وشرائح متعددة منها من يستهدف فئة الشباب، المرأة، اسر الاسرى، مخيمات اللاجئين، ذوي الاحتياجات الخاصة، وآخرين.

التحدي الاكبر الذي واجه المشروع هو ان مركز ركن المرأة تابع للبلدية، وكانت هناك مواجهة من مؤسسات المجتمع المدني التي رأت في عمل المركز منافسا لها على التمويل، وان الدور الذي نقوم به هو دورها وليس دور البلدية. و تم تجاوز هذا التحدي عن طريق اشراكهم في المشروع وبقى المركز المظلة الكبيرة. كما وكان هناك تحد من قبل المؤسسات الفاعلة في مجال النوع الاجتماعي والتي تعمل منذ عشرات السنين وترى ان عنصر بناء القدرات في قضايا النوع الاجتماعي مجال عملها ولا يحتاجون للتدرب عليه، بل هن من يجب ان يقوم به. وعليه تم الاتفاق معهم على ان يتولوا موضوع بناء القدرات في النوع الاجتماعي للمنسقين من جميع المؤسسات. وهذا كله انجح المشروع لانه كانت هناك شراكات كثيرة وكبيرة على ارضية مشتركة. حتى ان المؤسسات الصغيرة التي لم ترحب بالمركز في البداية استفادت كثيرا من المشروع كما واستخدم العديد منها مرافق البلدية مثل المسرح ومركز اسعاد الطفولة.

وكانت هناك تحديات مختلفة عند العمل مع الرجال، وتحديدا في استقطابهم للتدريبات. فعملت المؤسسات الشريكة التي تعمل مع الرجال والشباب مثل لجنة شؤون لاجئي البلدة القديمة ونادي نسوي مخيم العين والجمعية النموذجية الخيرية والعشرات من المؤسسات الاخرى على استقطاب الرجال والشباب عن طريق اجراء ورش تعالج قضايا اسرية ومجتمعية بشكل عام دون تخصيصها بالعنف ضد المرأة، كآلية لضمان تواجد الرجال في هذه الورش. اضافة لعمل ورش تتحدث عن علاقة الزوج بالزوجة ودور كل منها، والعلاقات الاسرية ومشاركة المسؤوليات وتبادل الادوار، والمراهقة، وعلاقات الخطوبة واستيعاب الآخر بطرح عناوين مثل "كيف تفكر المرأة" و"كيف يفكر الرجل". كما تم التطرق لمسببات العنف في الاسرة او المدرسة بشكل عام مع التطرق للعنف ضد المرأة بشكل خاص. وبالتالي كان التوجه لاستقطاب الرجال نحو مناهضة العنف ضد المرأة بطريق غير مباشرة، وكانت اللقاءات غير مختلطة والحديث اكثر صراحة مقارنة مع ان مرأة هي التي تتحدث معهم–حسب رأي لجنة شؤون اللاجئين.

ومن اهم العوامل الميسرة لاستقطاب الرجال هو ان المؤسسات الشريكة للمركز تعمل على مستويات قاعدية وتقدم العديد من الخدمات الاخرى في مجتمعاتها ولفئاتها المستهدفة. لجنة شؤون اللاجئين– تعمل مع وكالة الغوث على سبيل المثال في برنامج التشغيل الطارئ " المال مقابل العمل" والذي يوفر فرص عمل مؤقتة للاجئين. ويرى القائمون على المشروع بان العمل مع مؤسسات المجتمع المدني ذات المصداقية ييسر الوصول الى الفئات المستهدفة وخصوصا الرجال.

اما من ناحية المدربين وميسري الورش للرجال، فقد كانوا رجالا في الغالب. مثل اساتذة شريعة اعتمدوا منهج السرد السلس وبطرق يفهمها الرجال بشتى مستوياتهم وشرائحهم والذين تتفاوت خلفياتهم الاكاديمية وحرفهم. فكانت الافكار تنهج نهج الحوار ببساطة وسلاسة. وكان التحدي الاكبر عند بعض شرائح الرجال "المتعصبين" وبعض الفئات التي تشجع الزواج المبكر للرجال والتي اصبحت "ظاهرة كبيرة".

وفي حالة النساء رآى المركز ضرورة توسيع قاعدة النساء المتلقيات وعدم التوجه للنساء اللاتي يرتدن المؤسسات. فعمد الى التوجه للنساء وعقد اللقاءات الجماعية داخل احد البيوت في العمارات السكنية والاحياء، وثبت في تقييم المشروع ان هذه كانت من عوامل نجاح المشروع والتي زادت قاعدة النساء الجديدات. لان عدد النساء الاعضاء في المؤسسات لم يزد وبقيت المشاركات هن هن دون تغيير لان المؤسسات لا تزيد قواعدها حاليا.

مشروع دمج الرجال–جمعية تنظيم وحماية الاسرة الفلسطينية

تأسست الجمعية في القدس عام 1963 وتتمتع بالعضوية الكاملة في الاتحاد الدولي لتنظيم الوالدية (الابوية). وتعمل الجمعية على تزويد خدمات جيدة للصحة الجنسية والانجابية ايمانا منها بانها حقوق انسانية واساسية للجميع.

وجاء المشروع كجزء من سياسة المؤسسة وهو عبارة عن نموذج تجريبي حتى يتم تعميمه، وتم تمويله من المؤسسة الممولة بنسبة 70% من الاتحاد العام لتنظيم الاسرة. وكان نتيجة تقييم لعمل المؤسسة التي وجدت بان العمل يجب ان يكون مع صاحب القرار وهو الرجل. خاصة ان مشاريع التوعية للنساء فقط ادت الى ان تقول النساء بانهن يواجهن مشكلة في عدم تفهم الرجال وكانت النتائج لمثل هذه المشاريع غير مرضية لا بل عكسية في بعض الاحيان. واقيم المشروع لمدة سنة كمرحلة تجريبية قبل تعميمه في مقر الجمعية في مدينة الخليل من خلال توفير طبيب مسالك بولية، وممرض، واخصائي اجتماعي. دمج الرجال هنا متعلق بالصحة الجنسية والانجابية بما فيها قضايا النوع الاجتماعي وفيها حماية للمراة والاسرة، وهذا الموضوع لا يمس المرأة فقط بل الرجل والمرأة وهو مسؤولية مشتركة. الا ان الجمعية لديها انشطة اخرى ودائمة مثل برنامج القرين والذي يتم فيه تجنيد متطوعين وصل عددهم 200 شباب وشابة غالبيتهم من الطلبة الجامعيين. يعملون على تعميم المهارات الحياتية، وتثقيف الرجال والنساء على مواضيع الصحة الجنسية وحقوق الانسان. اضافة الى مركز للشباب موجود في كافة مقار الجمعية ويعقد دورات توعية في مجالات مختلفة متعلقة بحقوق النساء والصحة الانجابية والمهارات الحياتية ويوفر النشرات والانشطة والخدمات الاخرى للشباب.

اما اهم التحديات التي واجهها المشروع، في عدم توافر بعض الفوحوصات المخبرية المختصة بالرجال، وبعض الاجهزة. وتوفير الخدمة خلال دوام الرجال وتواجدهم في عملهم، ونظرة المجتمع للرجل الذي يبحث عن علاج بشكل عام وعن صحة جنسية او نفسية بشكل خاص، عملنا وحدنا وهذا الهدف يحتاج الى تضافر الجهود من قبل جميع المؤسسات العاملة في نفس المجال لخلق ثقافة لدى الرجال.

وترى الجمعية ضرورة ان تكون هناك خدمات متكاملة (صحة انجابية، ونفسية، وصحة عامة، ومركز ارشاد) يخدم الذكور والاناث (مساواة في الخدمة المقدمة)، واشراك الشباب في انشطة طوعية وفي مجالس الادارات للمؤسسات مناصفة بين الذكور والاناث، واعتماد الية قرين لقرين في تعميم الثقافة للمجتمع لان الشباب يستمعون لاصدقائهم. والتنسيق مع رجال الدين فهم الاكثر تاثيرا وتجربتنا معهم ناجحة خاصة اذا تم توفير التوعية لهم. وصياغة الخطاب الموجه بلغة مفهومة ضمن اطارنا الثقافي وللانسان البسيط. واعطاء دورات للاعلامين واشراك الاعلام في هذا الموضوع. والتنسيق مع المجالس المحلية، والجامعات، والتربية والتعليم. وعدم تغييب المناطق البعيدة والاكثر تهميشا.

النتائج

نتائج المقابلات المعمقة مع المشاريع المبحوثة والفاعلة في مجال دمج الرجال

طاقم المؤسسات: اتضح من المقابلات التي تم اجراؤها بان المؤسسات المبحوثة جميعها تراعي الكفاءات في التوظيف،وطاقمها من ذوي الشهادات الأكاديمية والخبرات العملية. وتحاول المؤسسات إثراء طواقمها بتدريبات في موضوع النوع الاجتماعي وتحديث معرفتهم مع المستجدات في الحقل.

والغالبية العظمى من موظفي المؤسسات المبحوثة هم من النساء وفتيات وقلة قليلة منهم من الرجال، بحيث لا تزيد نسبة الموظفين الرجال عن 10% من طواقم المؤسسات– وهناك حاجة لبحث أعمق حول أسباب تلك الفجوة وهل هي مخططة ومقصودة وتتبع من سياسة ممنهجة أم نتاج إلزام آخر له علاقة بالفئة المستهدفة مثلا، أو نوعية الخدمات المقدمة، أو الفكرة السائدة عن المؤسسة أو المردود المادي للتوظيف وغيرها.

ودل التقييم على ان معظم الخدمات التي تستهدف الرجال تقدم من قبل طاقم الرجال وقلما تقدم خدمة للإناث من قبل ذكور أو للذكور من قبل إناث. وفي هذا السياق أفادت المؤسسات المبحوثة أن التجربة أثبتت نجاعة إيصال الفكرة المرجوة للنوع الاجتماعي من قبل ممثل عن النوع نفسه.

الفئات المستهدفة: بالرغم من تطور أجندة العمل والخطاب في هذه المؤسسات التي أقرت منهجية دمج الرجال في خدمات عدة تقدمها، الأمر الذي ادى الى ارتفاع طردي في أعداد الرجال المستهدفين في برامجهم خلال السنوات الماضية. تعمل المؤسسات التي تمت مقابلتها في موضوع النوع الاجتماعي وتستهدف في الغالب النساء أساسا في جميع نشاطاتها. بمعنى أن النساء هن الفئة الأولى المستفيدة مباشرة من خدمات المؤسسات وأعداد المستفيدات يفوق بأضعاف عديده من المستفيدين الذكور. بالرغم من ذلك، فان مقربة هذه المؤسسات تجعل من جمهور الهدف متنوع، بمعنى ان منها من يركز في عمله مع النساء المتزوجات، الأسرة، الشباب، ويعمل مع النساء المتزوجات وأزواجهن إن أمكن، أو/ ومنهم من يعمل مع فئة الشباب ذكورا وإناثا في مشاريع توعوية.

وتحاول المؤسسات استقطاب الرجال بطرق مباشرة وطرق غير مباشرة– منها من اقام وحدة خاصة عرفت للعمل مع الرجال، ومنهم من يطرح مواضيع تتعلق بالنوع الاجتماعي من خلال خطاب غير مباشر يستهدف الأسرة ككل أو الصحة الجنسية والجسدية. كما لم تذكر المؤسسات العمل مع جمهور كبار السن أو الأطفال أو الراشدين غير المتزوجين.

مجال العمل: تعمل المؤسسات التي تمت مقابلتها أساسا في مجال الصحة الإنجابية والجنسية وواحدة منها في مجال الدعم النفسي والاجتماعي للنساء وتوفير فرص اقتصادية للنساء مثل التدريب وتسويق منتجات من صناعات النساء.

ولم تذكر مشاريع اقتصادية للرجال أو تدمج بين الرجل والمرأة كمشاريع في النوع الاجتماعي. كما ولم تذكر أية مشاريع عن عملها في الجانب التربوي أو سن القوانين والتشريعات أو الضغط والمناصرة أو الإعلام بشكل منهجي.

وتحاول المؤسسات إبراز قضية النوع الاجتماعي كقضية تخص المجتمع كاملا والأسرة كوحدة واحدة ولا تقتصر في خطابها على النساء. وتهدف المشاريع الى إبراز الرجل كشريك في المسؤولية ومتأثر من النتائج في جميع الحالات, من هنا أصبح خطاب المؤسسات إنسانيا واجتماعيا بالدرجة الأولى لا يستثني أيا من أطراف الأسرة.

واعتمادا على التجربة في الميدان ارتأت بعض المؤسسات في خطابها وطريقة عملها الى عدم " الصدام" مع الممارسات والأفكار السلبية الموجودة في مجال النوع الاجتماعي بل الى توعية جميع الأطراف حول سيئاتها أو أسبابها بطريقة تتماشى مع الواقع أكثر. وتم التوجه للرجل كشريك ورفض التعامل معه من منظور المتهم مما ساهم في تجنيد الرجال للمشاريع المختلفة وطورت برامج للتدخل وأخرى تدريبية خاصة باحتياجاتهم.

وأشار التقييم الحالي الى أن بعضا من المؤسسات ركزت على تفسير الأسباب التي تقف وراء الممارسات العنيفة للرجال، فتم نسب العديد منها لوضع القهر الذي يعيشونه تماشيا مع الاعتقاد السائد –والذي وضحناه في المقدمة– انه كلما كان الرجل أكثر رضوخا في مكانته الاجتماعية مارس قهرا أكبر على المرأة وأفراد أسرته عموما. وهنا تجدر الإشارة إلى أهمية فحص جدوى مثل هذا النوع من الخطاب إذ أن التفهم وحده دون التغيير– يشرعن الوضع الراهن ولا يغير من الواقع شيئا، بل يساعد الضحية على تحمل الظلم. ويرى التقييم أهمية مراجعة هذه المنهجية، وهل هي مدروسة وموصى بها أم أنها تتم دون وعي مخطط لذلك وبشكل تلقائي من قبل القائمات على هذه البرامج واللاتي هن في نهاية الأمر نساء من هذا المجتمع.

من ناحية أخرى كانت هناك دلالات واضحة جدا لنجاح بعض الأساليب التي انتهجتها المؤسسات التي تم بحثها في الميدان, فعلى سبيل المثال منهجية القرين– التوعية للشباب من قبل الشباب التي انتهجتها جمعية تنظيم الأسرة ومركز ركن المرأة– هي منهجية ناجعة إذ أن الشباب في مرحلتهم العمرية تلك يكونون أكثر تأثرا بأصدقائهم ومن يقاربهم في السن وعموما تكوين الآراء وتغييرها يتم من خلال النقاش مع من يشبهنا والتعلم منه أو التأثير عليه وليس من قبل من نجده غريبا اويختلف عنا.

التنسيق: أشارت جميع المؤسسات التي تمت دراستها إلى أن قضايا النوع الاجتماعي تحتاج إلى تضافر الجهود والعمل المشترك من أجل ضمان التكاملية في الخدمات والوصول إلى جميع شرائح المجتمع. الا انه

لم يحدث تنسيق ممنهج بين المؤسسات الأربعة التي قوبلت أو بينها وبين الوزارات المعنية او المختصة. وسعت بعض هذه المؤسسات ونجحت في بناء تعاون وعمل مشترك مع مؤسسات قاعدية في نفس المنطقة الجغرافية للتدخل الامر الذي أثرى العمل بشكل كبير وكانت له فائدة عالية في استقطاب النساء والرجال بأعداد أكبر على حد سواء. تلك المؤسسات التي لو تصل لمثل هذا التعاون القاعدي أشارت إلى كون ذلك من أهم المعيقات والتحديات التي يجدر العمل عليها في المراحل القادمة.

وأشارت المؤسسات إلى قضية التنافس في الحصول على التمويل وعدم التعاون بالطريقة المرجوة في أماكن عديدة وكأن أي مشروع قادم في مجال النوع الاجتماعي هو تحد لمشروع سابق أو تهديد لمؤسسة أخرى– الأمر الذي تجدر دراسته بعناية. وفي هذا السياق نجد ضرورة بحث الموضوع والحد منه من خلال تحديد الأدوار مستقبلا، بحيث تعمل كل مؤسسة في مجال تخصصها لتصب كلها في مجال حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي ضمن إطار متفق عليه من قبل المؤسسات الفاعلة والجهات ذات العلاقة التي يجب أن تشمل الجهات الممولة أيضا.

دمج الرجال: ترى المؤسسات أن قضايا النوع الاجتماعي تخص الأسرة بكاملها وتؤثر على المجتمع ككل وليست قضية تقتصر على المرأة وحدها. وترى الغالبية أن دمج الرجال يجب أن يكون قاعديا ومؤسساتيا ثابتا وعدم اقتصاره على مشروع هنا او هناك بحسب توافر التمويل والفرص– وهذا متفق عليه. لكن رغم هذا الاجتماع نجد فروقات في الخطاب والممارسات التي تقوم بها هذه المؤسسات لدمج الرجال فجاءت المشاريع في الميدان متنوعة وثرية كل في مضماره. فبينما أقامت جمعية الثقافة والفكر الحر في قطاع غزة وحدة خاصة من الرجال للتدخل والتعامل مع الرجال المعنفين لنسائهم، طورت جمعية تنظيم الأسرة مشروع القرين للشبان والشابات على حد سواء، واقامت عيادة متخصصة لعلاج الامراض التناسلية للرجال في احد مراكزها. وعمل ركن المرأة في نابلس من خلال المؤسسات القاعدية العاملة في المحافظة على استقطاب الرجال لورش عمل ومحاضرات تدريبية حول قضايا النوع الاجتماعي وربط المساعدات المقدمة في بعض الاحيان بحضور مثل هذه المحاضرات. واعتمدت جمعية تنمية المرأة الريفية على انديتها النسوية المنتشرة في القرى وبالتعاون مع المجالس المحلية لاعطاء محاضرات توعية للرجال والنساء معا او بشكل منفصل حسب الموقع وتفاعل المحيط.

وتحاول المؤسسات جذب جمهور الرجال بطرق مختلفة منها المباشر ومنها غير المباشر. فتقام دورات توعوية للرجال والنساء تحت مسميات مختلفة أكثر جاذبية وأقل تهديدا مثل دورات " كيف تفكر النساء\ كيف يفكر الرجال؟" أو يحاولون استقطاب الرجال من خلال مؤسسات قاعدية أخرى نشطوا فيها سابقا وقد يشارك الرجال أملا في الحصول على فرصة عمل مثلا، وليس بالضرورة من دافع الرغبة في معرفة موضوعات تتعلق بالنوع الاجتماعي. رغم أننا لا نجد في الأمر ضررا إلا أن ذلك يعكس عدم تهيؤ الرجال بما يكفي

لمواضيع النوع الاجتماعي التي تخصهم كما تخص النساء, أو قد يعكس بذات الدرجة الحذر الزائد من قبل المؤسسات في التخاطب مع الرجال.

التحديات التي واجهتها المشاريع:

- الفكر السائد مجتمعيا والذي يربط بين النوع الاجتماعي والمرأة فقط ولا يراه ضمن مضمار عام مجتمعي. كما ويرى في المؤسسات التي تمت دراستها مؤسسات نسوية اساسا.
- غياب التعاون والتنسيق بين المؤسسات التي تمت دراستها والمؤسسات القاعدية الناشطة في الميدان في بعض المناطق
- عدم قبول الانشطة المختلطة بين الذكور والاناث في القرى والمناطق المحافظة الاكثر تشددا
- تنفيذ بعض التدريبات بوساطة مدربين غير مؤهلين بالدرجة المطلوبة
- عدم تعاون الجهات الاخرى، حكومية كانت او اهلية بالشكل المطلوب
- مدة المشروع قصيرة، وحجم التمويل غير كاف
- الخدمات التي قدمت للرجال تمت في اوقات تتعارض مع اوقات تواجدهم في عملهم
- نقص المعدات والكادر المدرب

المقترحات:

- اجمع جميع المبحوثين بان الدمج يجب ان يكون منهجية عمل ضمن برامج ولا يقتصر على مشروع.
- اجمع جميع المبحوثين على ان هذه البرامج يجب ان تكون شاملة لخدمات عدة تغطي المجال التوعوي، والارشاد النفسي والقانوني، والتشغيل، والاعلام، وتصل الى المناطق الاكثر تهميشا على ان توفر هذه الخدمات للرجال ايضا.
- اجمع المبحوثون على ان تكون هذه البرامج تكاملية، بحيث تشارك فيها مختلف المؤسسات وتأخذ الدور المناط بها بشكل تكاملي.
- ترى كل من ركن المرأة، والفكر الحر، وتنظيم الاسرة دور رجال الدين على انه محوري ورئيسي، ويجب العمل على تجنيدهم واشراكهم في عملية الدمج.
- هناك حاجة لاستهداف رجال الشرطة والاطباء لما لهم من دور حساس خاصة في قضايا العنف ضد المرأة.
- التعاون مع المجالس المحلية والبلدية لما لها من دور فاعل في الوصول والتواصل مع المجتمعات المحلية، والقدرة على تنسيق الجهود والبرامج في المناطق المستهدفة.
- العمل على احياء وتجيير القيم النبيلة والدينية التي تنبذ العنف ضد المرأة في ثقافتنا.

- يجب ان تبنى المشاريع لمعالجة قضايا اجتماعيه ببعد انساني (حقوق الانسان) دون تمييز بين الرجل والمرأة، وعدم تكريس الفصل بل الدمج. والتعامل مع الرجل كشريك في جميع مراحل المشروع من التصميم الى التقيم.

الاحتياجات:

المؤسسة	الاحتياجات
جمعية تنمية المرأة الريفية	• اعداد مدربين قادرين من الرجال. • اقامة مشاريع اقتصادية تستهدف المناطق الريفية بحيث يتم دمج الرجال والنساء من خلالها • تطوير البنية التحتية للاندية النسائية والكوادر العاملة بها حتى تتمكن من توسيع قاعدة استهدافها. • تنسيق الجهود مع المؤسسات الاخرى لتقديم خدمات متكاملة، ولحشد الجهود في مناصرة قضايا المرأة.
جمعية الثقافة والفكر الحر	• اعداد مراكز لتوفير خدمات الصحة الانجابية للرجال. • بناء قدرات كوادر المركز بقضايا النوع الاجتماعي وبدمج الرجال لزيادة فعاليتها • خلق نواة في المركز قادرة على تعميم المعرفة وتدريب المؤسسات الاخرى في هذا المضمار. • التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني لتكامل الخدمات المقدمة.
جمعية تنظيم وحماية الاسرة الفلسطينية	• تنسيق الجهود المبذولة في مجال الصحة الانجابية والجنسية ما بين جميع المؤسسات العاملة. • تكامل الخدمات المقدمة الصحية، النفسية، والارشادية. • توفير معدات واجهزة وفحوصات مخبرية.
مركز ركن المرأة–بلدية نابلس	• بناء قدرات مؤسسات المجتمع المحلي (االبنية التحتية، ومهارات تواصل القرين، وقضايا النوع الاجتماعي) • تنسيق الجهود المبذولة في المحافظة في بوتقة واحدة • اقامة مشاريع اقتصادية للحد من الفقر بحيث يتم دمج الرجال والنساء من خلالها.

نتائج المجموعات البؤرية والمقابلات الشخصية

تقسيم الأدوار بين النساء والرجال في فلسطين: أشارت جميع المجموعات البؤرية الخاصة بالنساء كما الرجال على حد سواء، الى أن هناك تقسيما واضحا للادوار في فلسطين بين الرجال والنساء رغم تفاوته بين

القرى والمدن، والمستويين الثقافي والاقتصادي. وبينت النتائج بان الأغلبية العظمى من الرجال ونسبة لا باس بها من النساء يؤمن بالتقسيم التقليدي لادوار الرجال والنساء. والإيمان السائد أن دور المرأة الرئيسي في الحياة هو إنجاب الأطفال ورعاية شؤونهم وإدارة أمور ومهام البيت الرئيسة بينما يكون دور الرجل الإشراف العام على أمور الأسرة، وحمايتها من أية تهديدات خارجية، ورعاية الحاجات المادية الاقتصادية لها وأخذ القرارات في الأمور العامة وخاصة ذات الشأن والمصيرية منها. وقال احد المشاركين في احدى المجموعات البؤرية ان *" المرأة مسؤولياتها تربية الاولاد، تنظيف المنزل والطبخ، ومسؤولية الرجل هي اعالة الاسرة واتخاذ القرارت لانه اقدر على ذلك كون المرأة عاطفية"*.

وهكذا نرى أن التقسيم التقليدي الذي يرى ان ادوار المرأة الرئيسة تنحصر داخل حيز جغرافي محدد وهو البيت وادوار الرجل تمتد لتكون أدوارا إشرافية وعامة داخل البيت والعالم الخارجي هي السائدة.

ودلت المجموعات أن مهام البيت جميعها بما يشمل التنظيف والطبخ والترتيب وما إلى ذلك ينظر إليها كأنها مهام أولية خاصة ومنحصرة في واجب المرأة تجاه اسرتها– بغض النظر عن واجبات المرأة الأخرى. وبينما أشار بعض الرجال إلى قيامهم ببعض المهام المنزلية إلا أن هذا الوضع ننظر إليه كحالة اضطرارية في حال وجود وضع صحي أو اجتماعي آخر يمنع المرأة من القيام بكل المهام وحدها– وهكذا يمكن الإشارة إلى انه الوضع الاستثنائي وليس النمط العام.

وأشادت بعض النساء بأدوار أزواجهن داخل البيت لكن الوضع أشير إليه "كمساعدة" في القيام بمهام منزلية محددة (غالبا البسيط منها) ولم ينظر إليه كمشاركة متكافئة وعادلة.

وكان من الملاحظ أن غالبية الرجال الذين شاركوا في القيام ببعض المهام المنزلية داخل بيوتهم توقفوا عن ذلك تماما في حال بلوغ بناتهن جيلا يمكنهن القيام بالمهام المنزلية، كما ورأوا في "استقلاليتهم" بتصريف بعض شؤونهم الخاصة في بيوتهم كتحضير قهوة لأنفسهم أو تحضير الحمام خاصتهم ضربا من المساعدة. الامر الذي يشير إلى أن بعضا من التغييرات الجارية على مستوى الأداء مرده الضرورة التي تحتمها الحياة وليس على مستوى الإيمان الفكري بالمشاركة الحقيقية بين الأزواج.

وعدم التغيير النوعي في المفاهيم يمثل غالبية الرجال ونسبة مرتفعة من النساء في فلسطين، وكان من الواضح أن للنساء الدور الأكبر في تربية أبنائهم الا انهن لم يشرن الى انهن قمن او يقمن بتربية ابنائهن على مفهوم المشاركة والعدالة داخل المنزل وخارجه.

وأشارت جميع المجموعات الى انه كلما اقتربت البيئة من الطابع الريفي وكلما قلت نسبة تعلم المرأة والرجل على حد سواء كلما كان التقسيم التقليدي للأدوار أكثر حدة. ففي المجموعات داخل المدينة وبوسط النساء العاملات المتعلمات كانت هناك دلالة واضحة على تغيير إيجابي في التقسيم التقليدي للأدوار، لكننا نجد أن الهيمنة العامة لخطاب التقسيم التقليدي يصعب على بعض الرجال المشاركة، علما بأنهم يمارسون بعض المهام المنزلية مع زوجاتهم داخل البيوت.

واشارت النساء غير المتزوجات المتعلمات والعاملات إلى الوضع الأصعب من بين الجميع، حيث لا يراعي الأهل أو المجتمع كونهن عاملات وبعدم زواجهن ينظر إليهن في غالب الاحيان "كربات بيوت" ويطلب منهن القيام بكافة الأعمال المنزلية في بيوت أهاليهن دون إخوانهن الذكور الذين يحصنهم عملهم خارج المنزل من العمل داخله.

عمل المرأة: تدل المجموعات على أن تغييرا حصل في نوعية عمل المرأة خارج إطار بيتها– فبينما اعتادت النسوة في فلسطين سابقا العمل ضمن الحيز الجغرافي لأملاك الأسرة خاصة في الزراعة وتربية الدواجن أو النسيج مما أعطاها قيمة هامة كايد عاملة شريكة في الاقتصاد المنزلي. إلا أن تغيير الحيز الجغرافي في فلسطين، ومصادرة الأراضي ووصول الملكية الخاصة للأراضي الزراعية حدها الأدنى وزيادة الاعباء الاقتصادية أدى إلى تراجع نسبة ممن يعملن في الاقتصاد المنزلي وزيادة اللواتي يخرجن للعمل في القطاعات المختلفة. وهذا ما تؤكده بيانات جهاز الاحصاء المركزي، حيث أن نسبة مشاركة النساء في قوة العمل ارتفعت من 7%– 15% خلال السنوات الخمس عشرة الماضية (مقارنة مع نسبتهن التي تقارب 30% في بعض الدول العربية) إلا أن النظرة لمشاركة المرأة في قوة العمل اختلفت بين الرجال والنساء بشكل كبير. فبينما نظر الرجال إلى خروج المرأة للعمل خارج بيتها كضرورة اقتصاديا ملحة – وليس حقا– أي إلى حاجة آنية نتيجة الظروف الاقتصادية القاهرة وبغياب الحاجة تنتهي الضرورة– رأت غالبية النساء في عملهن خارج البيت نوعا من تحقيق الذات وإقرار العدالة الاجتماعية وخطوة في سبيل الحصول على الاستقلالية الفكرية وبنسبة قليلة فقط الاستقلالية المادية.

ونرى أن الأغلبية العظمى من الأسر التي قوبلت في المجموعات رأت في الرجل هو المسؤول الاقتصادي عن الأسرة وهكذا تظل إدارة الأمور الاقتصادية في يديه رغم عمل المرأة . بمعنى أن عمل المرأة وتحولها إلى مصدر شريك مدر للدخل لم يضمن لها في غالبية الأحيان الاستقلالية المادية حيث يبقى الرأي الفاصل للرجل في كيفية إدارة مصروفات الأسرة والتحكم في الدخل على الاغلب.

ويفضل معظم الرجال وقسم كبير من النساء عمل المرأة في وظائف تقليدية خاصة في مجال التربية والتعليم والوظائف الحكومية– بينما يرجع الأغلبية السبب الرئيس في تفضيلهم هذا الى" محدودية قدرات المرأة الجسدية" وإبداعها في مجال التربية وهي مهمة رافقتها عبر الأجيال، وينسب البعض الأمر إلى أن الوظائف الحكومية والعمل في التعليم يوفر للمرأة الوقت الكافي للقيام بالمهام المنزلية وبنفس الوقت مصدرا للدخل وتربية الأطفال دون معيق كبير. وقد يعود السبب إلى وضوح سلم الأجور مما يضمن عدم الاستغلال المادي للنساء في أماكن عملهن كما يحدث في وظائف أخرى.

ومن الجدير بالذكر أن تدني أجر المرأة مقارنة بالرجل في القطاع الخاص، ساعد في ارتفاع عدد النساء العاملات في هذا القطاع ولكن لا يمكن الاخذ به على انه مؤشر تحسن في وضعية المرأة بقدر ما هو

اساءة واستغلال واضح لهن من قبل المشغلين (من ناحية ساعات العمل والأجور وعدم توفيرالحقوق الاجتماعية الدنيا كأذن الولادة والإجازات المرضية).

ويرى الكثير من الرجال أن النساء تنافسهم على فرص العمل الامر الذي يزيد من نسبة البطالة حسبما يرون لدى الرجال في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة. كما يرى عدد من الرجال المبحوثين ان خروج المرأة الى ميادين العمل ادى الى تفكك الاسرة، محملين المرأة المسؤولية عن ذلك دون الرجل، ومعللين ذلك لغيابها الطويل عن المنزل والاطفال وشعورهم بان الرجل يفقد شيئا من مكانته وسلطته داخل البيت عند عمل المرأة. وبغياب بيئة حاضنة كدور رعاية أطفال بأسعار معقولة ونظام تحفيز وقانون ضمان اجتماعي يشجع على عمل النساء من ناحية ويضمن لهن حقوقهن الاجتماعية من ناحية أخرى ودون تغيير جذري في مفهوم عمل المرأة كحق وليس كحاجة سيحرم المجتمع الفلسطيني من نصف كوادره الاجتماعية. وهذا ما اكدت عليه نتائج دراسة اجرتها مؤسسة الفا العالمية والمعلوماتيه واستطلاع الرأي. والتي اشارت الى ان 74% من المجتمع يرى عمل المرأة حاجة وليس حقا[42].

تعليم المرأة: أشارت المجموعات إلى تغيير في مفهوم التعليم بالنسبة للفتيات في فلسطين بان هناك دلالة واضحة على ان مفهوم تعليم الفتيات تحول إلى حق يسعى الأهل إلى ضمانه لبناتهم– وأصبح هاجس الأهل الأول ضمان تعليم بناتهم خاصة المدرسي منه. وغلّب جميع المشاركين أهمية تعليم الفتيات على زواجهن، إلا أن أكثرهم رأى في التعليم " سلاحا" للفتاه يحميها من المخاطر المستقبلية الممكنة، بينما رأى في تعليم الشاب مفتاحا للوصول إلى عمل ومناصب والرقي بوضع أسرته الاقتصادي مستقبلا.

أما بالنسبة للتعليم الجامعي فكان هناك ارتفاع طردي وملحوظ في نسبة تعلم الفتيات في فلسطين إلا أن الأسرة تراه ثانويا وتضمنه في حال توافر الإمكانات الاقتصادية أولاً وضمان تعليم الذكور إن استطاعوا ثانيا. لذا يبقى حق تعليم الفتيات الجامعي ثانويا لحق إخوانهن في التعليم أولا. وأيضا أشير إلى أن فرص الزواج للفتيات ترتفع في حال كون الفتاه متعلمة والأفضل من ذلك موظفة إذا يرتبط الأمر بمساعدة الرجل اقتصاديا في إدارة شؤون الأسرة.

وكما العمل، كذلك التعليم الجامعي حيث يجمع أغلبية الرجال إلى ضرورة انخراط الفتيات في مواضيع جامعية معينة مثل العلوم الانسانية والصحية وليس ترك المجال مفتوحا أمام غالبيتهن بتشكيل اختياراتهن بما يتناسب مع رغباتهن وقدراتهن.

وأشاد غالبية الرجال ممن اشتركوا في المجموعات البؤرية بأهمية التعليم الجامعي للمرأة اذا أتيحت لها الفرصة، لكنهم ربطوا هذه الأهمية بزيادة قدرة المرأة على تربية أبنائها مستقبلا ومتابعة واجباتهم المدرسية بأفضل حال وما إلى ذلك. بمعنى انه رغم وجود تغيير على مستوى الممارسات فيما يخص تعليم النساء إلا انه في غالبية الأحيان ينظر الى الموضوع وكأنه سلاح مستقبلي وعامل مفيد لمهمة النساء الأساسية ألا

[42] اعتدال الجريري، فداء البرغوثي، المرأة والعمل. 2010، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

وهي التربية وليس حقا أو أساسا من أسس العدالة الاجتماعية للمرأة كإنسان. بمعنى أن التغيير السلوكي لم يرافقه تغيير عقائدي فكري وبنيوي بما يكفي. بهذا المعنى ايضا خلص الباحث زياد يعيش في دراسة اجراها حول التفاوض حول السلطة والرجولة داخل الأسر التي تعيش في ظل أزمة، بان مكانة المرأة والمكاسب المحققة اجتماعيا كانت متغيرة بتغير الظرف السياسي[43]. اي انها ظرفية او مشروطة.

وضعية المرأة: يختلف الرجال والنساء في تقييمهم للتغيير الحاصل على وضع النساء في فلسطين فبينما يرى جميع الرجال، المشتركين في المجموعات البؤرية، أن وضع النساء تحسن في جميع الميادين من ناحية حرية التنقل والتعليم والعمل وحق الميراث واللجوء لسلطة القانون لمنع العنف ضدهن ووجود ضمانات حقوقية لهن وغيرها، ترى النساء بغالبيتهن أن التغيير وان وجد أحيانا فهو سطحي وغير مكتمل أو كاف، بل انه للأسوأ في أحيان كثيرة. فعلى سبيل المثال ترى النساء أنهن لم يكسبن حرية التنقل، لا بل الحق بالتنقل والمقترن بموافقة ولي الأمر أو الزوج, وما يعملن به او يكتسبنه من دراسة اكاديمية كسلاح لهن، لا يعدو عن كونه تكريس للمكانة الفوقية للرجل وفي مجالات محددة تضمن هيمنته. أما العمل فلم يضمن حقوقهن إذ بخست قيمتهن في ميادين عدة كما ولم تكتسب الاستقلالية المادية بالدرجة المرجوة. ولا تزال المرأة محرومة من الميراث وان كان الأمر يتم من خلال التخجيل لها وتفعيل مقولات مثل " بدك رجال ولا بدك المال". رغم وجود قوانين إلا أن تطبيقها لا يزال بائسا حيث تغيب الضوابط العملية لتفعيلها. وأشارت نساء عدة إلى أن فرض نمط لباس معين خاصة في غزة وفرض مظاهر "التدين" الزائد هي ممارسات تسيء الى حرية اختيار النساء لطريقة حياتهن وتفرض عليهن نمط حياة عنوة لا يتماشى ومفاهيمهن.
ومن الملاحظ أن العديد من الرجال أشاروا إلى وجوب تحسين وضع النساء وزيادة الاحترام لهن والاستفادة من كفاءتهن وعدم ممارسة العنف تجاههن لان ذلك ليس فقط حقا لهن بل أيضا لان العنف ليس من شيم الرجولة. وبرر الرجال بان ممارساتهم قد لا ترقى لمستوى إيمانهم ومعتقداتهم (وليس العكس) بوضعهم النفسي والاجتماعي والسياسي المتردي– بمعنى أن الرجل المقهور فاقد الشعور بحريته وقيمته لا يستطيع توفير تلك القيم للنساء من حوله.

تجدر الإشارة الى انه في مجالات عدة خلال اللقاءات كانت هناك فجوة واضحة بين "التصريحات" فيما يخص موضوع النوع الاجتماعي وحقوق المرأة والإنسان عموما، وبين الممارسات الشخصية حين طلبت أمثلة محسوسة لذلك– وكان حجم الفجوة أكبر في مجموعات منطقة غزة. حيث أن الممارسات تجاه النساء بدت أكثر تقليدية وأقل انفتاحا، رغم انه على المستوى الفكري والثقافي بدا أن الوعي مرتفعا. مثل تلك الفجوة

[43] *Yaish Z., Negotiating Authority and Masculinity in Households Living in Crisis Situation: The Case of Palestinian Male Breadwinners Losing Jobs, 2010. Faculty of Graduate Studies at Birzeit University, Palestine*

بين التصريح الذهني والممارسة السلوكية هو أمر منتشر في ميادين عدة لدى البشر وفسره علماء النفس، ويبدو انه في حالة الممارسات المجتمعية ضد المرأة تزداد مثل هذه الفجوة.

من جهة ثانية من الواضح أن غالبية النساء يسعين إلى الوصول إلى " تفاهمات" فعلية بخصوص إدارتهن لشؤونهن الذاتية وذلك من خلال واقع الممارسة اليومية وبشكل فردي، ولم يتم تلمس الحماسة لاحقاق حقهن العام كجزء من المجتمع فتبقى النجاحات على المستوى الفردي ويصعب تعميمها على المستوى العام. وقد فسر بعض الرجال كما النساء في المجموعات البؤرية ذلك بان اي محاولة من المرأة باتخاذ خطوة ضد مفاهيم اجتماعية سائدة له ثمن باهظ تدفعه هي واسرتها دون غيرها من النساء. وذكرت نساء كثيرات أنهن لا يزلن في وضعية "المطالبة بحقوقهن وليس في وضعية الحسم و"المجابهة من اجل" الحصول على تلك الحقوق.

عموما يبدو أن حقوقا أساسية مفهومة ضمنا وبديهية في قاموس حقوق الإنسان مثل الحق في الاختيار والتعليم والعمل وحرية التنقل والميراث وغيرها تم ضخمه في حيزنا العام، فحين يتم الحصول على بعض، ولو اليسير منها، يعتبر الأمر انجازا في قاموسنا الفلسطيني، وتبقى مقارنة المجتمع عامة لمدى التغيير أو الانجاز في مستوى تحصيل مثل هذه الحقوق مقارنة بالماضي وليس مع ما يجب السعي إليه والوصول له مستقبلا.

<u>المؤسسة الدينية</u>: أشار المشاركون بشكل واضح إلى أهمية المؤسسة الدينية ودورها المفصلي فيما يخص موضوع النوع الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، لكن هذا الدور يبقى في إطار الممكن وليس الفعلي في ضوء غياب المؤسسة الدينية ورجال الدين وعدم اخذهم أدوارهم المرجوة في الميدان، اضافة الى تفاوت القراءة الدينية بين رجال الدين لقضايا النوع الاجتماعي.

كغيرنا من المجتمعات العربية الشرقية يولى النص الديني أهمية خاصة، ولما يقوله رجال الدين مكانة مرموقة، تفوق في أحيان عدة غيرهم من الخطباء والناشطين الاجتماعيين والسياسيين. أغلبية الدعاة وشيوخ الدين هم من الرجال، كما أن أغلبية المصلين في المساجد هم من الرجال، لذا بوجود رجال دين يعملون على تحقيق العدالة الاجتماعية والإنسانية من خلال منابرهم المختلفة، سيكون الأثر كبيرا على الرجال عموما والمجتمع ككل.

وأشار الرجال كما النساء إلى القيمة الايجابية التي يوليها المجتمع للمؤسسة الدينية ولرجال الدين، والى إيمانهم الشديد أن تفعيلهم بما يتماشى مع الأهداف العادلة والإنسانية لموضوع النوع الاجتماعي سيؤدي إلى تغيير جذري في المجتمع، لما تحظى به المؤسسة الدينية من احترام وقدرة على التأثير.

اما التأويلات والتفسيرات الخاطئة للنص الديني وتحويره لتضخيم الفجوة بين الرجال والنساء، وزيادة هيمنة المجتمع الرجولي على نسائه، وإساءة استخدام المقولات الدينية للحد من حرية المرأة واحترام كيانها ومكانتها حتى تلك التي أتيحت لها وفق الشرائع الدينية هو أمر منتشر للغاية في المجتمع الفلسطيني، وبغياب تصد

واضح من قبل أصحاب الشأن ورجال الدين خاصة ستؤول الأمور للأسوأ بالطبع. ونورد فيما ياتي جوابا للشيح يوسف دعيس القائم باعمال قاضي القضاة على أحد أسئلتنا في مقابلتنا الفردية معه:

- **ما هو مفهومك للعدالة، المساواة بشكل عام؟**

الإسلام هو دين العدل ولا يوجد فوارق في إعطاء الحقوق، وهو مبني على أساس إنساني بحت بغض النظر عن الدين أو الجنس أو العرق. والإسلام ساوى بين الإنسان والإنسان في أمور ثلاثة: الحرية والتكريم والإنسانية، يعني هو إنسان يعامل كانسان، وهو حر مطلق، والتكريم بان الله كرم بني ادم بغض النظر عن ماهيته. فالنفس بالنفس والعين بالعين.

- **كيف يصف النص الديني وضع المرأة من ناحية حقوقها وواجباتها؟ وما الفرق في الادوار دينيا؟ الرجاء إعطاء أمثلة.**

الرجال والنساء متساوون أمام الله من ناحية التكليف، إلا أن هناك بعض التفاصيل التي يرى فيها البعض ممن يقرأ الدين على غير علم، عدم مساواة كما في حال إعطاء الذكر مثل حظ الأنثيين في ميراث الأبناء، رغم انهما يتساويان في حال الأب والأم أو في حال الإخوة من أم، وقد تأخذ الأم الميراث كاملا. إذن، فهي ليست ثابتة كما يدعي البعض بان للذكر ضعف الأنثى في الميراث. وعندما بين الله السبب رده إلى نفسه ولحكمته بأننا لا نعرف أبناءنا أيهم انفع واقرب إلينا ولم يردها كون هذا ذكرا وتلك أنثى. والمرأة لها حق كامل بالتعامل في التجارة، والعمل، والتعليم، والانتخاب، والسياسة، والزواج بالقبول أو الرفض أو حتى أن تعرض نفسها للزوج من رجل. وهي تبرم العقود والمعاهدات، ولها ذمة مالية منفصلة عن الرجل، ولها حق النفقة من الزوج حتى وان كانت غنية، وما تقدمه من مال فهو صدقه على زوجها. ولها الحق والواجب في المشاركة في المعارك السياسية والاجتماعية وحتى الجهادية. وقد يعود اختلاف التفاسير لفهم النصوص لاسباب عدة، منها اختلاف الزمان، والمكان، والواقع-الظرف، او حتى ادراك الفرد نفسه، حيث يختلف إدراك البشر ومنهم علماء الدين. ولكن إذا كان النص واضحا وصريحا ولا يوجد دليل شرعي ينطق بما نطق به رجل الدين فهذا اتباع للهوى وشطط.

مما ورد أعلاه يظهر جليا أن المؤسسة الدينية قد تكون سلاحا ذا حدين فيما يتعلق بموضوع النوع الاجتماعي، فكلما كان لرجل الدين ثقافة أوسع ووعي أشمل بالموضوع، كلما زادت إمكانياته على التأثير ايجابيا، لما هو في صالح حقوق الإنسان عموما ووضع المرأة خصوصا. ونرى في فلسطين مؤخرا بعضا من المبادرات المحمودة في هذا المجال، وان كانت لا تزال محدودة ومنها وفق ما ذكر على لسان القائم باعمال قاضي القضاة، إنشاء دائرة الإرشاد والإصلاح الأسري للنظر في قضايا الخلافات الأسرية ولفض الأمور العالقة في قضايا الطلاق، كما وان العمل جار على إصدار كتيب للتوعية الجسدية والجنسية بما يتماشى مع الدين والعلم للشبان والشابات المقبلين على الزواج، وإقرار بعض القوانين لتعزيز حقوق المرأة كتعيين قاضيات شرعيات، ومبادرة قانون إلزام الزوج إخبار زوجته والحصول على موافقتها في حال أراد الزواج بزوجة ثانية. وان كانت هذه المبادرات ما زالت محدودة، وكما ذكر الشيخ تدار غالبا من قبل متطوعين يفتقرون للمهنية المرجوة وللدعم المالي المطلوب، إلا أنها دلالة واضحة لأهمية قيام المؤسسة الدينية بواجبها تجاه الموضوع ذاته.

الاحتلال، والسلطة، والاحزاب السياسية: نرى ان جميع المشاركين في المجموعات البؤرية وممثلي المجتمع المحلي أشاروا بلا استثناء إلى أن الاحتلال ساهم سلبا في وضع النساء في فلسطين، وذلك من نواح عدة أهمها:

القهر الممارس على الرجال والمس برجولتهم وشعورهم العام بالعجز وزيادة نسبة البطالة بينهم وعدم استطاعتهم الإيفاء بواجبات أسرهم، كما السابق، انعكس سلبا على جميع أفراد الأسرة وخاصة النساء، وهن الزوجات والبنات والأخوات للرجل. فقد الرجل شعوره في السيطرة على عالمه الخارجي فاشتد في ممارسة السيطرة على عالمه الداخلي وهو الأسرة وعندما شعر بالعجز والاضطهاد من قبل المحتل مارس السطوة والقهر تجاه أفراد أسرته، وعندما فقد منزلته الاجتماعية والاقتصادية مارس عنفا اكبر تجاه أبناء بيته خاصة النساء.

من جانب آخر فان زيادة الشعور بالخطر المحدق من الخارج، من الطرقات والحواجز وصعوبة السفر والتنقل، والحد من الشعور بالراحة في العبور داخل الحيز الجغرافي، أدى إلى زيادة التشدد في التعامل مع النساء واخضاعهن في بيوتهن ومنعهن من التنقل لمناطق "بعيدة" نسبيا (وان كان في فلسطين أصبح للبعد مفهوم زمني أكثر منه جغرافي او دلالة على مسافة). واضطرت النساء إلى البحث عن أماكن تعليم وعمل قريبة من بيوتهن، وضعفت الشبكة الاجتماعية المحيطة بهن وقدرتهن على التنقل بحرية. وقال احد المشاركين في احدى المجموعات البؤرية "*بطّلنا نشارك في العمل العام ونخاف على ابنائنا وبناتنا اذا خرجوا من البيت. وين بدنا انروح ولمين نشكي. فصار الواحد بدو يحمي بيته وعرضه واذا كان محظوظ يوفر لقمة عيش عياله*".

واكد المبحوثون على القول بان الاحتلال وظف قيما اجتماعية بطريقة سلبية (الحرية وشرف الاسرة) مما أدى إلى زيادة الممارسات القمعية ضدهن. ان انكفاء القوى السياسية واستمرار الاحتلال وممارساته القمعية، وشخصنة جزء من هذه الممارسات وتكرارها داخليا تجاه أبناء الشعب الواحد، وغياب الشعور بالانتماء إلى العام، وضعف الرادع الأخلاقي بالإضافة إلى ضعف سيادة القانون أدى إلى تراجع عام وكبير على مستوى العمل الجماعي ككل، كما افاد المبحوثون في المجموعات البؤرية كتفسير لظاهرة نكوص المجتمع نحو قيم سلبية غابرة ضد الأضعف في المجتمع (والمرأة المثال الأكثر وضوحا لذلك).

ان الاحتلال الجاثم على صدور جميع أفراد المجتمع اثر سلبا على النساء والرجال على حد سواء، وتبقى النساء الأكثر ضررا بعيون المبحوثين، كونهن الأضعف في القاعدة المجتمعية للأسف.

اختلفت اراء المبحوثين ومواقفهم من الاحزاب السياسية وقضية المرأة، فيما اجمعوا على دور سابق لهذه الاحزاب في الماضي، رأى البعض منهم تراجعا واضحا لدور هذه الاحزاب حاليا، مما زاد من الفجوة بينها وبين جماهيرها، وعمق الشعور بعدم الثقة بالعمل الجماعي او الحزبي وحتى الشعبي. اما من حيث الموقف من السلطة فيما يخص قضايا المرأة، فقد ركز المبحوثون على ان هناك قصورا في القوانين التي تخص المرأة، وان وجدت، فلا توجد اليات واجراءات موضوعية تعكسها على الصعيد العملي. فكما افاد احد

المشاركين في احدى المجموعات البؤرية قائلا "*تتعرض النساء للضرب والتعنيف نتيجة الفقر، وحتى صرنا نسمع عن قضايا مثل سفاح القربى دون رادع فلو كان هناك قانون لحمى المجتمع والاسرة وعاقب الجاني وكان رادعا*". اضافة الى القضايا الاخرى التي بدورها تنعكس سلبا على المرأة ودورها، كالضمان الاجتماعي، ومحاربة الفساد، والامن، وغيرها. الا ان البعض رأى سبب ذلك أن فلسطين هي دولة غير كاملة السيادة ومن هنا من غير العادل الحكم على السلطة وأدوارها كما لو كانت سلطة لدولة مستقلة. وفي وضع كهذا وبغياب الثبات الأمني والاقتصادي والاستقلالية السيادية قد تتماشى السلطة في بعض الأحيان مع قيم وأعراف مجتمعية سائدة إذ لا يمكنها القيام بتغييرات جذرية قد تتنافى مع الأعراف السائدة دون ضمان تغيير قاعدي ولو أساسي أولا. وراى البعض بان السلطة لم تأت من الفراغ وانما هي انعكاس لواقع اجتماعي قائم وتكثيف واضح لموازين وقوى اجتماعية واقتصادية وسياسية. ان هذا كله لا يبرر التقاعس في سن بعض القوانين المساندة لحقوق المرأة كإنسان ولكن من العدالة ذكره.

<u>المؤسسات الفاعلة في قضايا النوع الاجتماعي</u>: استطاعت نسبة عالية من الحاضرين تسمية مؤسسات نسويه وأخرى ناشطة في مجال تمكين النساء وحقوقهن. والانطباع العام بخصوص المؤسسات الفاعلة، كان ايجابياوأشيد بعملهن خاصة في مجال التنمية والتمكين الاقتصادي.

وعموما كانت النظرة تجاه الأندية النسوية ايجابية جدا، إذ انها وفرت الترفيه والثقافة والتدريب المهني والتوعية وبعضا من المشاريع الاقتصادية، وذلك في كل من غزة والضفة الغربية على حد سواء.

من ناحية أخرى ورغم وجود عشرات المشاريع التي تخص التوعية بحقوق المرأة ونبذ العنف مثلا، إلا أن السؤال يبقى مطروحا بخصوص مدى التغيير الفعلي والإفادة على ارض الواقع التي نجحت تلك المشاريع في تحقيقه. وكما يبدو لم يتحقق سوى تغيير محدود على مستوى المفاهيم كما على مستوى الممارسات خاصة فيما يتعلق بالرجال. ويبدو أن كم المشاريع لم يحقق التغيير المرجو في مجال التوعية والتثقيف وتبقى المشاريع كما لو انها تطرح وجهة نظر للتفكير أكثر من كونها تطرح بديلا يتبناه الرجال وبعض النساء.

اما جمهور الهدف على الاغلب لهذه المؤسسات فهو جمهور النساء مما غيب الكثير من الرجال من المساهمة في هذه المشاريع. على سبيل المثال المؤسسات الناشطة في مجال العنف ضد النساء وتقديم يد العون لهن بأغلبيتهم لا يستقبلن رجالا كجمهور مستهدف. اما تلك التي تطرح قضايا النوع الاجتماعي وتقيم الدورات الارشادية فتستهدف النساء بالأساس، وزد على ذلك أن مؤسسات مجتمعية كثيرة ترسل ممثلات نساء فقط لحضور محاضرات وبرامج في موضوع النوع الاجتماعي وكأن المقصود بالنوع الاجتماعي هم النساء فقط.

ويمكننا القول ان نشاطات المؤسسات عموما في مجال النوع الاجتماعي وان استطاعت استقطاب جمهور واسع ونجحت في تمكين النساء معنويا، وأحيانا اقتصاديا، إلا أنها أخفقت في سماع حاجات الرجال واحتواء مخاوفهم، والاستجابة إلى حاجاتهم في المضمار نفسه، وبهذا تكون في أحيان كثيرة قد كرست مفهوم الفصل

بدل الدمج، وزادت من شعور الرجال بالغربة والتهديد من نجاح النساء حولهم، إذا لم يرفد هذا التغيير بالمرافقة المرجوة للرجال أيضا.

ونشير إلى أن العديد من المؤسسات الناشطة في مجالات تمكين المرأة سعت إلى إجراء التغيير في فضائها الخاص، وليس على المستوى العام كما ينبغي، وتناولوا قضية المرأة على انها تخص المرأة وحدها وليست قضية مجتمع كوحدة واحدة، وقضايا عامة وكان من الواجب العمل عليها في مستواها العام. كما افاد احد المبحوثين في اللقاءات الفردية حول موضوع العنف حيث فقال: ان العنف في إطاره العام هو عنف القوي تجاه الضعيف، وسطوة صاحب السيطرة على فاقدها، وهي بذلك موضوع يخص الطفل والعامل والمسن والمرأة على حد سواء, من هنا فالعمل على موضوع العنف يجب أن يكون ضمن العمل في سياقه العام وليس الخاص، وتحديده بالمرأة فقط أو اقتصاره عليها.

أضف على ذلك، أشار العديد إلى تكرار المواضيع التي تطرحها المؤسسات في موضوع النوع الاجتماعي، وفي غالبية الأحيان تتعلق بالعنف الممارس ضد النساء، وقضية الزواج المبكر والميراث وغيرها من المواضيع المكررة على المستوى التوعوي. مثل هذا التكرار في المواضيع أو طريقة الطرح التي غالبا ما تكون محاضرات وأيام دراسية نظرية، أدى إلى شعور المجتمع بالملل وعدم الوصول إلى الفائدة المرجوة. من ناحية أخرى ثمن الغالبية تلك المشاريع التوعوية التي تضمنت جانبا عمليا أو اقتصاديا شارك فيه الرجال والنساء على حد سواء وأوصوا بتعميم مثل هذه التجارب.

كما أشير إلى أن العديد من المؤسسات نشطت في نفس المجال، وفي نفس المنطقة دون التنسيق اللازم فيما بينها، ورغم أن تكثيف النشاطات كانت له اثاره الايجابية من ناحية، إلا أن غياب التنسيق أدى إلى التكرار مقابل اغفال حاجات ومواضيع ومناطق جغرافية أخرى كان من الممكن العمل عليها.

<u>دمج الرجال في مشاريع النوع الاجتماعي</u> : أبدى العديد من الرجال تقبلا وانفتاحا للمشاركة في مشاريع تخص النوع الاجتماعي (اقل من نصف المبحوثين). وتزداد دافعيتهم كلما كانوا شركاء أكثر في التخطيط، وشعروا بان تلك المشاريع تعود بالفائدة على الأسرة ككل وليس على المرأة وحدها. وركزوا على ان تكون اساسيات منطلقات المشاريع اجتماعية، واقتصادية، وحقوقية دون حصرها بالمرأة بشكل خاص، بل ان يكون خطابها على اساس الانسان كانسان بما يشتمل من رجال ونساء.

وفسر الرجال عزوفهم عن المشاركة في قضايا النوع الاجتماعي لاقصائهم غالبا عن المشاركة في هذه المشاريع في كافة مراحلها، ولعدم وعي الرجال لاهمية هذه المواضيع وانعكاساتها على الاسرة والمجتمع. كما وان الرجل يشعر بالتهديد من فقدان المكانة الاجتماعية، والتهديد في مصدر رزقه اذا تحسنت مكانة المرأة. اضافة الى السخرية التي قد يتعرض لها الرجل من قبل الرجال اذا ما شارك بشكل فاعل في مشاريع نسوية.

وأقر الرجال بأن أي تغيير في وضعية النساء من حولهم له علاقة مباشرة بالرجل، ولن يتم مثل هذا التغيير دون مرافقة الرجل وتقبله له. لان التغيير من منطلق الشريك وليس التعاطي معه على انه العامل المهدد والمعيق، وإهماله في المشاركة.

وأشار الرجال إلى أن أي تقدم للمرأة قد يستشعر منه تغييب للرجل وخسارته لمكانته دون إقناعه بان مثل هذا التغيير هو لصالح المرأة والرجل والأسرة والمجتمع ككل، غالبا ما سيحارب من قبل الرجال.

يحمل الرجال أنفسهم المسؤولية فيما يتعلق بوجوب تحسين حقوق النساء في المجتمع الفلسطيني ودمجهن كشريكات فيه, واجمعوا على أن مشاريع النوع الاجتماعي يجب أن تستهدف الذكور من جميع الفئات العمرية بداية من أنماط التربية والنمذجة الأسرية, ثم المناهج التعليمية تليها الدورات والحلقات التثقيفية للشباب وإعداد الشباب والشابات كما يجب قبل زواجهم ليكونوا قادرين على إنشاء اسر سعيدة وآمنه.

واتفقت المجموعات على أن الرجل قادر على التأثير على الرجل أكثر من المرأة، وان الرجل الذي يشبهك في البيئة والمستوى الثقافي والاجتماعي قادر على التاثير على الرجال من حوله أكثر من قدرة من يستشعر بأنه " غريب" على التاثير عليهم لتغيير ممارساتهم.

وحملت المجموعات السلطة, ومناهج التعليم, والتشريعات والقوانين المعمول بها والمؤسسة الدينية أدوارا مفصلية فيما يتعلق بموضوع النوع الاجتماعي ودمج الرجال، واعطاء النساء حقوقا عادلة ومتكافئة, وان جاءت النمذجة من ممارسات في المستويات الأرفع في السلطات المختلفة، وتم البدء بالمعالجة بمراحل عمرية صغيرة، كلما كان التغيير المرجو أكثر عمقا.

وعن مفهوم الرجولة، فقد افاد المبحوثون بانه مرتبط بالبيئة، وتعني قدرته على ادارة اموره في منزله وحياته والقدرة على مواجهة المواقف على اختلافها. وقدرته على العمل واعالة اسرته. وفي رأي اخر، رأى البعض انها مرتبطة ايضا بسلوكيات وصفات لها علاقة بقيم اجتماعية، من ناحية السلوكيات فالرجل هو من يقوم بالدور المنوط به بطريقة صحيحة وايفاء واجباته اتجاه اسرته ومجتمعه. اما الصفات فهي تحدد بمفهوم المجتمع للصفات النبيلة كالشهامه، والكرم،... الخ.

التحليل

بينت نتائج اللقاءات المعمقة والمجموعات البؤرية ان السبب الاول في عزوف الرجال عن المشاركة في انصاف المرأة اجتماعيا ومناهضة العنف ضد النساء مرده الاول الثقافة الاجتماعية السائدة. وبرز هذا جليا في تسليم المجتمع بالادوار التقليدية للرجل والمرأة، وفي نظرته لحق المرأة في الصحة، والتعليم، والعمل، ومفهومه للرجولة. وهذا ما عبر عنه المبحوثون من حيث قناعة المجتمع– رجالاً ونساءً– بالتقسيم

التقليدي لأدوار الرجال والنساء، والدافع وراء تقبله لتعليم المرأة وعملها وماهية تعاطيه معها (تعليم المرأة في تخصصات تلائم طبيعتها ومقبولة اجتماعيا، لتتحسن فرصها في الزواج، وقدرتها على تربية الابناء، ويكون سلاحا يحميها من عثرات الزمن. والعمل لمساعدة الرجل في تحمل اعباء الحياة الاقتصادية، في وظائف تقليدية نمطية، او في ميادين اخرى قد تبخس قدراتها وتهضم حقوقها العمالية والانسانية).

وقد تكون المرأة الفلسطينية حققت انجازات على صعد مختلفة ولكن يجب الاشارة إلى أن الانجاز في ميدان معين لا يعني بالضرورة أن ينساق على باقي الجوانب وبشكل تلقائي. فعند الحديث عن ارتفاع نسبة التعليم للمرأة وانخراطها في سوق العمل، او اقرار بعض القوانين، او تحديد كوتا انتخابية للنساء، او تبوء نساء لمواقع وزارية وقضائية، يجب التنبه الى ان هذا تحسن نسبي في توافر الموارد المتاحة فقط، الامر الذي لم يلق صداه في الثقافة الاجتماعية. حيث ان الخطاب العام للمجتمع ما زال ذكوريا بامتياز. وهذا يقودنا الى الاستنتاج بان هناك زيادة في الحضور النسوي في فلسطين ومشاركة المرأة في النشاط الاجتماعي، ولكن ماهية المشاركة ومدى ما حققت النساء من استقلاليتهن وسيادتهن لامور حياتهن بقي في حدوده الدنيا. فكما اسلفنا سابقا، بان توافر الموارد ميسر وليس بديلا عن التمكين. فالتمكين متعدد الأبعاد ومتداخل في الأثر والتأثير. إذن نحن نتحدث عن نظام اجتماعي، وليس من السليم أن نأخذ بمؤشر واحد للقياس فقط، بل يجب أن ينظر لعملية التمكين من أبعادها المختلفة. وبما ان الهدف من دمج الرجال هو تمكين المرأة، وكما اجمع المبحوثون على ان أي تغيير في وضعية النساء هو عملية اجتماعية له علاقة مباشرة بالرجل. لذا علينا إدراكه في أبعاده الثلاثة: الثقافي، والاقتصادي، والسياسي.

فبرغم ان الثقافة الاجتماعية السائدة مازالت هي المحدد الاول لوضعية المرأة في فلسطين، وشكلت المانع الاكبر في اندماج الرجال في مناهضة العنف ضد النساء وتحقيق العدالة في النوع الاجتماعي كما افاد المبحوثون، الا ان هذه الثقافة جاءت نتيجة تفاعل انماط الانتاج ومعطيات البنية الاجتماعية بابعادها في سياق تاريخي يترجم إدراك الإنسان بكافة تجلياته. وبالتالي فهي نتاج اجتماعي وإنساني، والعلاقة بين الثقافي والاجتماعي هي علاقة تضمن واحتواء، فكل ما هو تغير اجتماعي يعد تغيرا ثقافيا. لذا لا نجد ضيرا فيما عمد اليه كثير من المبحوثين بتحميل الاحتلال والدول المانحة المسؤولية عما آلت اليه الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ضوء غياب رؤية وطنية واضحة وضعف اداء السلطة القائمة بمقابل ذلك. فالاحتلال وممارساته وان كانت سياسية، اقتصادية وقانونية في ظاهرها، الا أن انعكاساتها لا يمكن أن تكون إلا اجتماعية بالدرجة الأولى، لأنها تمس الإنسان في ذاته وثقافته ومحيطه. والاستعمار مهما كان نوعه يعرف أن الإنسان هو جوهر الحياة ومحورها والفاعل فيها، لذا يجب أن يتعرض الشعب المستعمر لقدر كاف من المضايقات والاضطهاد، ليتخلى عن حقه في العزة والدفاع عن وجوده ككائن حر في وطنه وبين ذويه وأبناء جلدته. ولعل من المسلمات أن نقول إن الاستعمار الصهيوني مارس واحدا من أبشع أنواع الاضطهاد والاحتلال في العصر الحديث.

هذا الاحتلال وممارساته كرس الكثير من القيم السلبية في المجتمع الفلسطيني، وعطل اي مشروع تنموي وطني، وسلب الناس شعورهم بالامن والامان، وسلبهم مصادر حياتهم من الماء والارض والاقتصاد. وهذه الاثار السلبية هي على النساء والرجال على حد سواء، وتبقى النساء الأكثر ضررا في عيون المبحوثين، كونهن الأضعف في القاعدة المجتمعية.

ويستدل من اللقاءات المعمقة والمجوعات البؤرية ان سببا من اسباب عزوف الرجال عن الاندماج في احقاق العدالة للنوع الاجتماعي له علاقة بمحاولة المجتمعات المحلية الحفاظ على هويتها. والربط بين موضوع المرأة ونهضتها والتدخل الخارجي، امر موجود، وله تاريخ طويل في المنطقة العربية، إذ أن الحملات الغربية على المنطقة العربية كان لها دائما مقولات ومسوغات باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والأقليات ومحاربة الارهاب وغيرها. وعندما تصبح المرأة وقضيتها شعاًرا خارجيًا يستهلك لشرعنة التدخل الخارجي من دون حق، وبدلاً من كونها قضية اجتماعية يؤثر فيها الموروث الاجتماعية والواقع الاقتصادي إلى قضية سياسية بحتة، من الطبيعي أن تتحرك المجتمعات المحلية. حيث تحولت المرأة بادراك مجتمعنا، خاصة الرجال منه كما الحركات الاصولية، إلى رمز يقيس به المجتمع قدرته على الحفاظ على هويته. ولا ننسى ان قوى المقاومة والاحزاب السياسية في مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي جعلت من المرأة ايضا عنوانا للهوية ورمزا للثقافة والتراث كجزء من مقاومتها لهيمنة الاحتلال وللغزو الفكري والاجتماعي.

وبعد فشل هذه القوى والأنظمة في صد العدوان والتخلص من الاحتلال عسكريًا وسياسيًا ودبلوماسيًا تحولت الأنظار إلى الحيز النسوي والذي أصبح ساحة المعركة الذي يقاوم فيها المجتمع ويقيس بها عفته وطهارته. فيكثر اجترار مصطلحات الخصوصية والهوية والأصالة لتمييع الموقف المهزوم الواقع على الأرض. وتبرز قضية المرأة وكأنها القضية الوحيدة التي تخول المجتمع من صد العدوان أو مقاومة الغزو الخارجي بأشكاله المختلفة الثقافية والعسكرية والسياسية. ويصور هذا الغزو في الذاكرة والمخيلة التاريخية وكأنه استباحة للمحارم "الحريم"، لتصبح المقاومة مقاومة عن طريق الاحتفاظ بالأصالة ووضعية المرأة في الهرم الاجتماعي.

اما من حيث اداء مؤسسات المجتمع المدني خاصة النسوية فقد ساهم في اقصاء الرجال من المشاركة عن قضايا النوع الاجتماعي، سواء اكان هذا الاقصاء في التخطيط ام التنفيذ للبرامج ام في الاستهداف. اضافة الى تبعثر الجهود المبذولة في هذا المضمار، وارتباط اجندة المؤسسات الفاعلة باجندة الممول في الغالب.

إن التقدم نحو تحقيق عدالة النوع الاجتماعي لن تتأتى ما لم يتحول العمل من فريسة لآنية الأحداث والمشاريع إلى إرادة واعية تسوده، ومن انفعالات بالواقع الى سيادة عليه، ومن التجزيئية بالمحاولات والأعمال التي تتشكل منها حراك المجتمع المدني بما فيها الحركة النسوية الى الكل (والمقصود بهذا الكل هو العمل نحو تحقيق التحرر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ككل بما يتضمن النوع الاجتماعي). فبها وفي ضوئها فقط يجد كل عمل، وكل تحول، معناه بالعدالة على اساس النوع الاجتماعي. فعمل مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين في كثير من الأحيان كان عاجزا عن تمثيل العلاقة العضوية التي تربط بين القضايا التي تواجهها، وعن ضبطها بالكل الذي يجب أن ترتبط به، أي العدالة الاجتماعية. لارتباط أجندته

في كثير من الأحيان بأجندة الجهة الممولة، أو لقصور الرؤية وعدم تكامل الأدوار بين مؤسسات المجتمع المدني. فيقبل منها ما يخدم برامجه وينبذ ما لا يخدمها، مهما كانت فوائده المباشرة واضحة. وتحرير المرأة جزء من تحرير المجتمع كله[44].

يدرك بعض الرجال تمكين النساء على انه خسارة لمكانته أو لامتيازات يتحلى بها، أو منافسة له على الموارد المتاحة، كزيادة المنافسة على مواقع العمل وخسارة الدخل. والبعض الآخر وان كان مؤمنا بالمساواة، يخشى أن يشارك لأسباب عدة كفقدان المكانة الاجتماعية واحترام القرائن من الرجال، او الخوف من سطوة النساء، او عدم الاهتمام او غيرها. الا ان المبحوثين جمعيا ابدوا الاستعداد للمشاركة في برامج ذات طابع اجتماعي تخدم المجتمع بكافة شرائحه وقضاياه. الامر الذي يقودنا الى ضرورة التوعية للرجال بقضايا النوع الاجتماعي، ومعرفة احتياجاتهم حسب الفئة العمرية، والاقتصادية والاجتماعية، وربط الموضوع بالقضايا الاجتماعية والصحية الاخرى. مستعينين برجال من نفس الطبقة والفئة، مدربين ومجهزين بما يلزم من وسائل ومعارف لنشر الوعي بين الرجال والفتيان.

ان البرامج المبحوثة في هذه الدراسة وان كانت محدودة من حيث الحجم والنشاط، الا ان هناك ضرورة للبناء عليها وتعميمها. وتجدر الاشارة الى ان هذه البرامج جاءت نتيجة ادراك هذه المؤسسات لضرورة دمج الرجال في مشاريعها كما الت اليه القرارت الاممية ولكن من واقع عملي ممارس على الارض. الامر الذي يقودنا الى ضرورة الاخذ بما اجمعت عليه هذه البرامج من تكامل المعالجة والخدمات المقدمة، اضافة الى تنسيق الجهود وتقاسم الادوار.

في مراحل التحول الاجتماعي التاريخي السريع، يتعرض الوعي، بشكل عام، الى العجز عن مجاراة تطورات الواقع الذي يرى نفسه يسعى جاهدا الى اللحاق به. الامر الذي يتطلب استراتجية واضحة ورؤية موضوعية متينة القواعد والاتجاه حتى لا يضيع في خضم التحولات. ان الحديث عن عملية دمج الرجال في برامج النوع الاجتماعي او وضع نظرية عن ضرورته لا يولد اثرا ما لم تكن هناك رغبة وارادة. فالاطار المطروح لا يستطيع في ذاته ان يدفع الى تحقيق عدالة النوع الاجتماعي من خلال دمج الرجال، بل يستطيع ان ييسر العمل للذين يريدون تحقيقه. وليس أدل على ذلك من دراسة قوانين الأحوال الشخصية، فرغم بعض القفزات النوعية التي حققتها المرأة في هذا المضمار وفي ظروف استثنائية، ما زالت هذه القوانين خاضعة للثقافة السائدة التي تتشكل على أساس تمايز النوع اجتماعي في ظل علاقات من التسلط السياسي وأحيانا مواجهة بين قامع ومقموع وضعف مؤسسات المجتمع المدني، بحيث تغدو الجدلية الهرمية واضحة بين العنف السياسي والاجتماعي والأسري.

الاستنتاجات

[44] نوال السعداوي، المرأة والجنس: اول نظرة علمية صريحة الى مشاكل المرأة والجنس في المجتمع العربي. 1972

- من الواضح ان هناك عدم كفاية للمشاريع التي تعمل على دمج الرجال من حيث الكم او المحتوى او التمويل. وعدم تكامل الادوار بين المؤسسات العاملة في قضايا النوع الاجتماعي.
- معالجة قضايا النوع الاجتماعي بما فيها دمج الرجال، غالبا ما تتناول الظواهر ولا تتبنى معالجة بنيوية للاسباب. ومرد ذلك قد يكون ازدواجية الوعي والخطاب لدى القائمين على مثل هذه المشاريع، وتبعية المشاريع لاجندة الممول التي يطغى عليها لغة الخطاب الوكولنياليه الجديده بدعوى "احترام ثقافة المجتمعات اذا ما تعارضت المشاريع مع مصالحها"، او عدم القدرة على تحديد الاسباب والوسائل نتيجة آلية التفكير التي اما ان تكون طوبوية[45] او سلفية فتخلص فيما تخلص لمعالجات ظاهرية.
- لا شك في ان معالجة قضايا النوع الاجتماعي بما فيها دمج الرجال تأتي ضمن معالجة اجتماعية بابعادها الثلاثة الثقافي، والاقتصادي، والسياسي. ويجب ان تحتوي قوى المجتمع على اختلاف مشاربها (جامعة) ولا تستقصي احدا. ويجب ان يكون هناك اشراك للرجال كما النساء في مختلف المراحل (مراحل فحص الاحتياج والتخطيط والتنفيذ والتقييم) في اي برامج تتم صياغتها وتنفيذها.
- دور رجال الدين والواعظات مركزي في اي عملية تغيير، وهي حتى الان غير مستغلة بالكامل، لا بل تفتقد الى المنهجية، وفي غالب الاحيان ظرفية. علما بان اي برامج تقوم على توعية رجال الدين والواعظات وتشملهم/ن ضمن انشطتها وموازناتها قد تؤتي اكلها بشكل اكبر، لما لهم/ن من تأثير وتقبل من قبل المجتمع وخاصة الرجال.
- هناك حاجة لمراجعة المناهج التعليمية ومراعاة النوع الاجتماعي في الصياغة، والعمل على استهداف الشباب على مقاعد الدراسة في المدارس والجامعات، وتضمين قضايا حقوق الانسان بما فيها المرأة في المنهاج الدراسية.
- هناك حاجة لاشراك جهات واستهدافها كرجال الشرطة، والاطباء، والمدرسين لما لهم من دور حساس في التوجيه، والوقاية، والمعالجة. والاتصال المباشر بفئات المجتمع المختلفة وقضاياهم.
- هناك حاجة لسن وتفعيل الكثير من القوانين التي تفتقد الى الاليات والسياسات الفاعلة لترجمتها الى حيز الوجود. (مثال: لا يوجد في قانون العمل تحديد الحد الأدنى للأجور، ولا يوجد قانون لحماية النساء المسنات، او قانون يحمي النساء العاملات من التحرش الجنسي، وعدم تنفيذ القوانين لعدم وجود التشريعات الثانوية التي توضح آليات تنفيذ القوانين. وعدم ضمان القانون منح المرأة الحق في الاجر المماثل لاجر الرجل وذلك عن العمل المماثل، ويؤخذ على قانون العمل ان اقرار مبدأ التمييز دون ضمانات ودون عقوبات وجزاءات تحمي هذا الحق يفقده معناه).
- تقاسم الادوار بين الرجال والنساء في فلسطين، ومفهوم الذكورة، ومفهوم المساواة، يتمايز بين منطقة واخرى (شمال، وجنوب، ووسط، غزة)، وتجمع واخر (قرية، ومدينة، ومخيم)، ومستوى ثقافي واقتصادي،

[45] نزعة مثالية في التفكير والدعوة للتغيير تقدم العلم والمعرفة ونشر الاخلاق غير المؤسس على فهم علمي لقوانين تطور المجتمع والتاريخ.

وفئة عمرية واخرى. مما يتطلب التخطيط السليم وان يكون الخطاب الموجه للفئات المستهدفة مبنيا على حاجاتهم وادراكهم لضرورات التغيير وفي اي الاطر اكثر الحاحا.

- اسلوب من رجل لرجل او من قرين لقرين، اجدى في كثير من الاحيان من الخطاب العام او استخدام وسائل الاعلان لفترات محدودة بعبارات رنانة فارغة المضمون، او خطاب النساء للرجال.
- عمل وتعليم المرأة ساهم بشكل كبير في تحسين وضعية المرأة ولكن بشكل مجزوء، وخضع لحاجات اقتصادية واجتماعية. ولم يصل الوعي الاجتماعي لضرورة تمكين المرأة كضرورة تنموية وحق انساني.
- الاسرة هي التي تعيد انتاج ثقافتنا الاجتماعية السائدة، والمرأة كام تلعب الدور الاكبر في هذا نتيجة دورها الرعوي المحدد اجتماعيا، مما يستدعي ان تكون هناك برامج تربوية وتثقيفية تستهدف النساء من خلال مصادر المعلومات الاكثر قبولا لديهن بما في ذلك الداعيات، والبرامج المتلفزة او المسموعة.
- من الجدير ذكره ان كافة البرامج في فلسطين الفاعلة في المجال النفسي– الاجتماعي تجد في دمج الرجال بمشاريعها تحديا كبيرا– من هنا لا نرى عدم اشتراك الرجال بالدرجة الكافية في نشاطات هذه المؤسسات على انه أمر يتعلق بالنوع الاجتماعي وخطاب المؤسسات بل هو حالة عامة في بلادنا.
- التمكين الفردي ليس بديلا عن التمكين الجماعي والعكس صحيح، وعليه يجب ان يكون للدمج ترجمته في فضاءات عدة، الفرد والأسرة، ومؤسسات المجتمع المدني، والمستوى الرسمي.

مصفوفة تحليل مجال القوى

العامل	معزز	مثبط
التكنولوجيا	تزيد من معارف الناس والاطلاع على افكار واراء متنوعة، وتخلق ميادين للتواصل والتأثير من خلال شبكات التواصل الاجتماعي.	اذا لم تستخدم لتعزيز دور المرأة وتمكينها، ولم يكن هناك توجيه واستغلال منهجي لها قد تكون عاملا يعزز العزل وتكون ميدانا للقوى المناهضة.
الاحتلال	القضية الوطنية كانت جامعة ورافعة للعمل النسوي، وكانت ميدانا واسعا لاندماج الرجال والنساء في النضال.	ممارسات الاحتلال تعيق الحركة والتطور وتثبط من المشاركة الفاعلة للرجال وقبولهم لفكرة الدمج.
السلطة	رافعة لعملية الدمج اذا ما تم تفعيل دورها في مجالات الصحة، والضمان الاجتماعي، والاعلام، وتطبيق القوانين.	عدم توفير الامن، والتماشي مع الاعراف السائدة، الفساد، وغياب سلطة القضاء، وعدم تفعيل القوانين يكون معيقا لعملية الدمج

		والتمكين
القوى السياسية	ممارسات بعض الاحزاب بتفعيل دور المرأة، ومساندة القوى السياسية لحقوق الانسان وقضايا النوع الاجتماعي تيسر عملية الدمج، وتعطي نموذجا اذا ما تمت على نحو صحيح.	غياب الدور الفاعل والانعزال عن الجماهير، وازدواجية الخطاب خلق حالة من عدم الثقة والانكفاء، مما شكل حالة من الشك في مصداقية اي مبادرة تقدم عليها هذه القوى.
الاقتصاد	سوء الوضع الاقتصادي ساهم في دخول المرأة سوق العمل، وقبول فكرة الاختلاط في العمل.	سوء الوضع الاقتصادي فاقم من العنف ضد المرأة، ومن تخوف الرجال من منافسة النساء لهم في سوق العمل.
القوانين	عامل مساعد وسياج يحمي ويظلل اي مبادرة في وجود قوانين نافذة.	غياب الاجراءات والسياسات وبعض القوانين تعطل الدمج وتخلق مانعا ممأسسا قانونيا.
الحركات النسوية	توظيف ودمج الرجال في الاطر النسوية عامل مساعد خاصة اذا اصبح جزءا من فلسفة عمل هذه المؤسسات.	عدم تنسيق الجهود والتركيز على النساء في البرامج من حيث التخطيط والتنفيذ، تحد من الرغبة في الاندماج لدى الرجال، وتقزم من قضايا النوع الاجتماعي لقضية مرأة فقط.
مؤسسات المجتمع المدني	داعم ومعزز اذا ادخلت عملية الدمج بشكل منهجي، من حيث الهياكل التنظيمية، والسياسات، والبرامج، وتنسيق الادوار فيما بينها.	مهارات القائمين، وسياساتهم لا تخدم عملية الدمج في اطارها الحالي.
الاسرة	اذا كان مستوى وعي الابوين في قضايا النوع الاجتماعي، وتحصيلهما الاكاديمي، وانخراطهما في سوق العمل اكبر، ويشاركان في نشاط عام/اجتماعي غالبا ما تكون الاسرة داعمة للدمج.	كلما زاد الفقر والجهل وارتفع عدد افراد الاسرة، خاصة في المناطق الريفية النائية، كلما شكلت الاسرة عائقا امام الدمج، واعادت انتاج التقسيم التقليدي للادوار في المجتمع.
الثقافة الاجتماعية	هناك قيم اجتماعية تحتاج لاحياء للحد من العنف ضد المرأة وقد تساعد في تيسير عملية الدمج.	تشكل المعيق الاكبر لعملية التمكين وعملية دمج الرجال، خاصة فيما يتعلق بخوف الرجال من فقدان المكانة الاجتماعية.
التعليم	كلما ارتفعت الدرجة الاكاديمية كلما كان الدمج ممارسا بشكل واقعي (جامعي)، وكلما سهل انخراط المرأة في سوق العمل وزاد من تقبل المجتمع لعملية الدمج.	المناهج الحالية بحاجة الى اعادة قراءة واعادة صياغة حتى يكون للدمج ديمومة فعلية في المجتمع.

الصحة	ارتفاع نسبة الوعي الصحي، ساهم في ادراك الحاجات الصحية، وتحديدا الصحة الانجابية والجنسية، على انها حاجات اسرية وليست فقط حاجات فردية.	الخدمات الصحية غير مكتملة وغير متكاملة بحاجة الى معالجة نوعية ومؤسساتية.
القيادات	داعمة من خلال قدرتها على التأثير، وترجمة الخطاب النظري الى ممارسة عملية نموذجية.	كثير من ممارسات القيادات الحالية تنعكس سلبا على عملية الدمج، نتيجة ضعف الوعي لدى الكثير منها لقضايا النوع الاجتماعي واهمية الدمج.
الوعي لدى الرجال والنساء	ادراك كثير من الشرائح الاجتماعية لقضايا النوع الاجتماعي ييسر عملية الدمج.	تدني الوعي لقضايا النوعي الاجتماعي، ولضرورات الدمج والتمكين تشكل عائقا في مشاركة الرجال.
الاعلام	بعض البرامج الهادفة، والمشاركة النسوية في الاعلام، وحجم التأثير الاعلامي كبير اذا ما تم تسخيره بطريقة صحيحة.	عدم وجود رقابة ذاتية، وضعف الوعي للعاملين في هذا المجال في قضايا النوع الاجتماعي، وعدم تضمينها ودمج الرجال يشكل عائقا ويكرس الواقع القائم

التوصيات

1. إقامة مشاريع ونشاطات مشتركة للنساء والرجال في برامج النوع الاجتماعي وخاصة التوعوية والاقتصادية منها.
2. بناء برنامج متكامل يهدف الى اعادة صياغة اهداف وهياكل البرامج والمشاريع العاملة في قضايا النوع الاجتماعي بما يسمح بدمج الرجال كما النساء في كافة الاطر والبرامج ذات العلاقة. بما في ذلك التوظيف حيث بينت الدراسات بان نسبة وعي الرجال لوجود تمييز ضد النساء واستعدادهم للمشاركة في تحقيق عدالة النوع الاجتماعي كان اعلى لدى الرجال الذين يعملون او يدارون من قبل نساء.
3. يجب ادراك الدمج على انه عملية تغيير اجتماعي لذا يجب مراعاة الامور الاتية:
   - تشكيل مجموعة عمل من كافة الاطر العاملة في قضايا النوعي الاجتماعي (بداية من المشاريع القائمة) وذوي العلاقة لوضع رؤية مشتركة وبرامج لدمج الرجال والفتيان، ولضبط ايقاع العملية.

- ادراك القضايا المراد تغييرها (ما هو المطلوب تغييره لدمج الرجال وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين) وكيف.
- عمل دراسات استكشافية للعوامل المحفزة والمعطله لدمج الرجال في قضايا النوع الاجتماعي (لاختلاف حاجات الفئات المستهدفة العمرية والاقتصادية والثقافية).
- عمل حملات توعوية واعلامية تستهدف خلق حالة من الوعي الجماهيري لادراك اهمية التغيير كضرورة اجتماعية للتنمية والاستقلال.
- تحفيز الافراد والمؤسسات المشاركة من خلال دعم مشاريع ذات صلة حتى تتمكن من جعل الدمج جزءا من فلسفتها وممارستها.
- التواصل المستمر مع جميع ذوي العلاقة من ناحية، ومع الجمهور المستهدف من ناحية اخرى.
- تطوير وتطويع القوانين والانظمة المعمول بها داخل مؤسسات المجتمع المدني والسلطة الفلسطينية لتعزيز عملية الدمج.
- تعزيز القوى الداعمة للتغيير من خلال تشبيكها، زيادة وعيها، وتعميم المعلومات والمعارف. وازالة العوائق (ازالة الاختلاف والتناقض بين القوى العاملة على الدمج والنوع الاجتماعي، والحد من الاجندات المناوئة للتغيير).
- تحقيق نجاحات سريعة وملموسة تعزز من صدقية التوجه.
- اعطاء نماذج وتسليط الضوء على شخصيات وتجارب نموذجية (تحويل المؤسسات الفاعلة في مجال النوع الاجتماعي إلى أمثلة قاعدية يعمل بها الرجال والنساء على حد سواء، كل حسب مؤهلاته ووفق معادلات العدالة الاجتماعية).
- المراجعة الدورية لما تم انجازه واتخاذ الخطوات التصحيحة اللازمة.

4. هناك حاجة ملحة لتبني مبادرة فكرة دائرة الارشاد والاصلاح الاسري في ديوان قاضي القضاة، والتنسيق الدائم معهم واشراكهم بالمشاريع المتعلقة بدمج الرجال. كما ان هناك حاجة لعمل برامج مشتركة لتوعية رجال الدعوة والداعيات حول حقوق المرأة وقضايا النوع الاجتماعي بصورة منهجية.
5. إيجاد سبل منهجية واضحة للتعاون مع المؤسسات القاعدية الفاعلة في المجتمع والاستفادة من بياناتها وجمهورها المستهدف و ادوارها.
6. توسيع وإثراء نوعية الخدمات المقدمة في مشاريع النوع الاجتماعي لتشمل مواضيع تربوية وإعلاميه وغيرها.
7. استهداف اماكن التجمعات الشبابية كالجامعات والمدارس والاندية بمشاريع تشاركية وتوجيهيه تأخذ بالاعتبار خصوصية المرحلة العمرية واحتياجات الفئة الشبابية.

8. استخدام اساليب نوعية وكشفية/ بحثية موسعة لتحديد وتحليل المفاهيم لدى الفئات الاجتماعية المختلفة من الذكور والمتعلقة بمفهوم "الرجولة" والعوامل التي تحد من مشاركة الرجال في السعي نحو تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الذكور والإناث على مستوى وطني موسع.
9. اهمية وجود توافق من ذوي العلاقة من خلال اسلوب تشاركي كاساس لتحديد مؤشرات ومعالم لمفهوم التمكين وتطوير محتوى مشروع له.
10. السعي لضمان تناول قضايا الصحة الانجابية والجنسية كجزء من توفير خدمات صحية متكاملة

مصفوفة التدخلات

المجال	التدخل
القوانين– السلطة	- الحشد والمناصرة لسن قوانين وتفعيل اخرى. - تفعيل العمل ببروتوكول ونظام التحويل القانوني– الاجتماعي– الصحي للنساء. - اعداد وعقد دورات توعية في قضايا النوع الاجتماعي لرجال الشرطة، والاطباء، والمدرسين.
الفتيان– الشباب	- استهداف التجمعات الشبابية كالاندية والجامعات بدورات تثقيفية حول قضايا النوع الاجتماعي وضرورة مشاركة الفتيان في هذه القضايا (تجربة تنمية المراة). - تعميم تجربة القرين (تنظيم الاسرة) وخلق مجموعات في كافة المواقع.
الصحة	- الحشد والمناصرة لتطوير مستوى الخدمات الصحية المقدمة بما فيها الحقوق الانجابية والصحة الجنسية، والتنسيق مع المؤسسات الرائدة مثل تنظيم الاسرة.
البرامج القائمة	- توفير احتياجات البرامج والمؤسسات العاملة كما هو مذكور اعلاه.
مؤسسات المجتمع المدني	- تحديد الاحتياجات حسب المنطقة الجغرافية والفئات المستهدفة وتقاسم الادوار. - تيسير العمل المشترك وتنسيق الجهود (تعميم تجربة ركن المرأة– بلدية نابلس). - تشكيل هيئة من المؤسسات تهدف الى دمج الرجال وعمل التغييرات الهيكلية

	والبرامجية المطلوبة. - التنسيق مع المجالس المحلية والبلدية للوصول الى اكبر قطاعات ممكنة.
الاقتصاد	تمويل مشاريع اقتصادية تحارب الفاقه وتضمن الدمج بين الرجال والنساء.
القيادات	- تخصيص برامج لتعزيز قدرات القيادات النسوية لخوض الانتخابات البلدية والتشريعية. - عمل برامج توعية لخطباء المساجد والداعيات حول قضايا النوع الاجتماعي بالتعاون مع ديوان قاضي القضاة. - دعم وتمويل دائرة الارشاد والاصلاح الاسري في ديوان قاضي القضاة واشراك مؤسسات فاعلة في قضايا النوع الاجتماعي في انشطتها.
المناهج التعليمية	الحشد والمناصرة لتطوير المناهج التعليمية ومراعاتها لقضايا النوع الاجتماعي، وادراج الحقوق الانجابية والصحة الجنسية ضمن المناهج التعليمية.
الاعلام	- التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في قضايا النوع الاجتماعي. - تخصيص برامج تعالج قضايا النوع الاجتماعي. - اقامة دورات تدريبة وورشات لتوعية العاملين في الاعلام حول مواضيع النوع الاجتماعي.

ختاما، نقترح ان تقوم المؤسسات الشريكة (المشاريع المبحوثة) بتأسيس مجموعة عمل لتنسيق الجهود وتعميم الخبرات والمعرفة، وتنفيذ الانشطة الاتية:

1. تنظيم ايام طبية للرجال والنساء (خدمات صحية متكاملة) في الاندية النسوية التابعة لجمعية تنمية المرأة الريفية بالتعاون مع جمعية تنظيم وحماية الاسرة الفلسطينية.
2. الحشد لسن وتفعيل قوانين كسن قانون يجرم التحرش الجنسي في مكان العمل.
3. اعداد كادر مدرب من الرجال للعمل لدى هذه المؤسسات في تدريب الرجال وتوعيتهم.
4. عقد ورشات تثقيفية في الجامعات والاندية والمدارس، واقسام الطوارئ في المستشفيات، والمؤسسات الاعلامية حول قضايا النوع الاجتماعي ودمج الرجال.
5. العمل مع المؤسسات الشبابية لتعميم تجربة القرين في الجامعات والتجمعات الشبابية الاخرى، وتشيكل مجموعات من الفتيان تناصر قضايا حقوق الانسان (ومن ضمنها حقوق المرأة) وتناهض العنف الاسري.
6. حملات اعلامية تستهدف خلق حالة من الوعي الجماهيري لادراك اهمية التغيير كضرورة اجتماعية للتنمية والاستقلال.

7. عمل دورات توعية وتدريب لخطباء المساجد حول قضايا النوع الاجتماعي من خلال المؤسسات الدينية ذات العلاقة كديوان قاضي القضاة ووزارة الأوقاف.
8. اعداد دراسة تبين الموقف الديني من قضايا النوع الاجتماعي يشارك فيها اساتذة شريعة واساتذة متخصصون في النوع الاجتماعي.

الملاحق

1. استمارة المجموعات البؤرية.
2. استمارة المقابلات المعمقة مع القيادات السياسية والمجتمعية.
3. استمارة المقابلة المعمقة مع رجال الدين.
4. استمارة المقابلات المعمقة مع ادارة البرامج التي تعمل على دمج الرجال في قضايا النوع الاجتماعي.
5. قائمة باسماء الشخصيات والمشاركين في المقابلات.